الحدث

يأتي إعلان الولايات المتحدة عن خفض عدد جنودها في العراق من 5200 جندي إلى 3000، والتوجه لإعلان قرار مماثل في أفغانستان خلال أيام، تزامناً مع بدء العد العكسي للانتخابات الرئاسية الأميركية التي يحاول دونالد ترامب بذل كل ما يستطيعه لضمان الفوز بالولاية الثانية

انسحابات ترامب

وعود بأهداف انتخابية

بغداد ـ **زيد سالم**

على بعد أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب محاولة إثبات أنه قد أوفى بالوعود التي قطعها قبل أربع سنوات، في مسعى جديد لاستقطاب الناخبين الأميركيين في إطار الجهود المضنية التي يبذلها لنيل ولاية رئاسية ثانية. وليس قراره الأخير بخفض المزيد من عديد القوات الأميركية في العراق فضلاً عن التوجه للإعلان عن خفض إضافيّ للقوات الأميركيّة في أفغانستان في الأيام المقبلة بحسب التسريبات، بعيداً عن هذه الأجواء، على الرغم من أنّ الفصائل العراقية الموالية لإيران تظهر وأنها غير معنية بقرارات واشنطن وتواصل استهدافها للقوات الأميركية بشكل متصاعد. ويأتي القرار الأميركي بالتزامن مع إعلان ألمانيا كذلك عزمها تخفيض عدد جنودها في العراق إلى 500 جندي كحد أقصى.

وأعلن قائد القيادة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال كينيث ماكينزي، أمس الأربعاء، أنّ الولايات المتحدة قررت تخفيض عديد قواتها في العراق من 5200 إلى 3000 جندي. وقال من بغداد: «بعد الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزته القوات العراقية والتشاور والتنسيق مع الحكومة العراقية وشركائنا في التحالف، قررت الولايات المتحدة تخفيض وجودها العسكري في العراق من حوالى 5200 إلى 3000 جندي خلال شهر سبتمبر/أيلول الحالي». وتابع: «نواصل توسعة برامج دعم قدرات شريكنا لتمكين القوات العراقية، بما يسمح لنا بتقليص وجودنا في العراق».

وتعتزم الحكومة الألمانية بدورها، خفض عدد جنودها في العراق إلى 500 جندي كحد أقصى. ووافق مجلس الوزراء الألماني أمس الأربعاء في برلين، على هذا الحد الأقصى الجديد، والذي كان يبلغ في السابق 700 جندي. وقالت وزيرة الدفاع الألمانية، أنيغريت كرامب-كارنباور عقب القرار: «تنظيم الدولة يواصل أنشطته الإرهابية أيضاً خلال جائحة كورونا. لذلك، يتعيّن الإبقاء على الضغط العسكري على التنظيم». وأشارت إلى أنّ الحكومة العراقية ترغب في استمرار تدريب قوات الأمن العراقية عبر مهمة حلف شمال الأطلسي، مضيفةً أنّ بلادها «ستفي بمساهمتها على نحو مناسب بالحد الأقصى الجديد للقوات المشاركة في

عجز لجان التحقيق

عقب كل حادثة قصف، والتي باتت تتبناها مليشيات وهمية برزت أسماؤها أخيراً على الساحة العراقية، مثل «أصحاب الكهف» و«عصبة الثائرين» و«قبضة المهدي»، يوجه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بفتح تحقيق من دون أي نتيجة لتلك التحقيقات التي شكلت من أجلها لغاية الآن أكثر من 30 لجنة. وكانت آخر هذه اللجان بهدف التحقيق بالهجوم الصاروخي الذي تعرض له مطار بغداد الدولي، الإثنين الماضي، وهو الهجوم الثاني من نوعه في غضون أقل من أسبوع.

المهمة». ويأتي هذا الخفض الجديد، فيما ارتفعت خلال الأسابيع الأربعة الماضية وتيرة الهجمات الصاروخية على مطار بغداد الدولي والمنطقة الخضراء التي تضم مقر الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية فضلاً عن البعثات الدبلوماسية المهمة، وأبرزها السفارتان الأميركية والبريطانية وبعثة الأمم المتحدة وسفارات دول الاتحاد الأوروبي، بالتزامن مع تطور لافت في عدد الهجمات التي تستهدف الأرتال التابعة لقوات التحالف الدولي، والتي تأتي عادة من البصرة بعد مرورها عبر الموانئ العراقية وتحمل معدات ومواد غير عسكرية لصالح التحالف. وبحسب مسؤولين عراقيين، فإنّ 22 هجوماً صاروخياً وبواسطة عبوات ناسفة نُفّذ منذ مطلع أغسطس/ آب الماضي وحتى التاسع من سبتمبر/ أيلول الحالي، من قبل المليشيات المرتبطة بإيران، وهي الهجمات التي تأتي عادة تحت غطاء مقاومة الوجود الأميركي والثأر لاغتيال الولايات المتحدة قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي، بغارة أميركية بالقرب من مطار بغداد الدولي.

وتواصلت الهجمات على الرغم من التأكيدات الأميركية والحكومية العراقية (قبل القرار الأميركي الأخير)، على أنه سيجري خفض عديد القوات الأميركية الموجودة في العراق إلى الثلث، ووضع جدول زمني للانسحاب الكامل خلال ثلاث سنوات. إذ تعتبر القوى المسلحة والسياسية الموالية لإيران في العراق، وأبرزها تحالفا «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، أنّ فترة السنوات الثلاث التي تم الإعلان عنها، مماطلة أميركية، وتطلب الانسحاب الفوري والكامل لهذه القوات.

غير أنّ حكومة مصطفى الكاظمي تعتبر وجود التحالف الدولي في العراق ضرورياً لدعم جهود مكافحة بقايا تنظيم «داعش» وتدريب القوات العراقية.

وأول من أمس، الثلاثاء، أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن مقتل عنصر أمن عراقي وإصابة اثنين آخرين من زملائه بهجوم بعبوة ناسفة استهدف رتلاً محملاً بالمعدات لصالح التحالف الدولي قرب بلدة الديوانية، جنوبي العراق، آتياً من البصرة ومتجهاً

نفذت المليشيات الموالية لإيران 22 هجوماً منذ مطلع أغسطس

الهجمات ستستمر حتى مع التخفيض الجديد للقوات الأميركية

إلى بغداد، ليعقبه في وقت لاحق من اليوم نفسه، هجوم آخر أدى لإصابة عنصر أمن وآخر مدني، بعد انفجار عبوة ناسفة برتل تابع للشركات المتعاقدة مع قوات التحالف الدولي في منطقة النباعي، شمال العاصمة بغداد. وبهجومي الثلاثاء، يرتفع عدد التفجيرات التي استهدفت إمدادات التحالف إلى 6 خلال أسبوع، إذ استهدف تفجير، الإثنين الماضي، رتلاً في منطقة التاجي، شمالي بغداد، وقبلها بيوم استهدف تفجير رتلاً شمال غربي بغداد، والجمعة استهدف تفجير رتلاً آخر بمحافظة بابل، فيما استهدف تفجير، الخميس، رتلاً بين محافظتي ذي قار والمثنى.

وحول تصاعد الهجمات، قال عضو في البرلمان العراقي ومقرب من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ الأطراف المتورطة في هذه الأعمال تنحصر بعدة جماعات مسلحة، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء»، مضيفاً أنّ «الإيرانيين يدّعون أنهم لم يطلبوا من أحد مهاجمة القواعد والأرتال الأميركية أو المنطقة الخضراء والمطار، وأن ما تفعله هذه الجماعات يأتي في إطار رفضها للوجود الأميركي، وثأراً للقائدين (أبو مهدي المهندس وقاسم سليماني)، لكنهم في الوقت نفسه يمارسون ضغوطاً على الحكومة بحال تحركت ضدّ أي من عناصر هذه الفصائل».

وأكد المصدر نفسه أنّ الهجمات «ستستمر حتى مع الإعلان عن التخفيض الجديد للقوات الأميركية، إذ إنّ الكتل السياسية والفصائل المسلحة تعتبر بقاء قاعدتي عين الأسد (بمحافظة الأنبار)، وحرير (بمحافظة أربيل)، حتى لو لم يبقَ فيهما غير بضعة جنود، مرفوض، لأنّ المشكلة ليست في عديد تلك القوات، بل بوجودها العسكري نفسه». وتابع المصدر أنّ «الاستهداف المتكرر لمطار بغداد يتضمن أهدافاً أخرى غير تلك المتعلقة بوجود الأميركيين في جزء منه (غربي المطار)، وهي محاولة تخويف الشركات الأمنية الأجنبية، ومنها الأميركية والبريطانية، والسعي إلى إبعادها عن المطار واتخاذ مقرات أخرى في محافظات أو أحياء أخرى من بغداد». وأوضح أنّ «هذه الشركات تعمل على تأمين المطار ومنع استخدامه لأي غرض من أغراض التهريب، وهو ما عطّل مشاريع بعض الفصائل التي تسعى إلى استخدام مطار بغداد كمحطة عبور إلى سورية، إضافة إلى التلاعب بإيراداته واتخاذه ساحة للصراع الفصائلي والحزبي المسلح».

ولفت إلى أنّ «الهجمات تنطوي أيضاً على رفض ومعارضة لخطوات الكاظمي، ومحاولات لابتزازه في ملفات وقضايا أمنية وأخرى اقتصادية حرّكها رئيس الحكومة وللفصائل مصالح فيها، مثل خطة السيطرة على المنافذ الحدودية، واستعادة مباني ومقرات الدولة والأملاك العامة، وتدقيق أسماء أعضاء الفصائل واستبعاد ما يعرف بالفضائيين منهم أو الوهميين، والحصول على مناصب أيضاً في مؤسسات الحكومة».

من جانبه، شدد القيادي في التيار الصدري حاكم الزاملي، في حديث مع «العربي الجديد»، على أنّ «من واجب الحكومة العراقية معرفة الجهات التي تقصف مطار بغداد، لأنها تتسبب برعب لأهالي العاصمة وتقلل من هيبة الدولة والقوات الأمنية، كما أنه من المفترض معرفة لمن تعود الصواريخ التي تطلقها هذه الجماعات، التي لا تتبرأ منها الفصائل المسلحة المعروفة، ولا بدّ من ضبط الأمن وحصر السلاح بيد الدولة». لكن الزاملي أكّد في الوقت نفسه أنّ «البرلمان العراقي الذي يمثّل الشعب كان قد صوّت على قرار إخراج القوات الأميركية غير المرغوب بها في البلاد، ولا بدّ من تطبيق هذا القرار واحترام مشاعر ملايين العراقيين الذين يرفضون وجود أي قوة أجنبية على أرضهم».

أما عادل الكرعاوي، المتحدث باسم جماعة «أنصار الله الأوفياء»، وهي جماعة مسلحة توالي علناً المرشد الإيراني علي خامنئي، فتنصّل من الهجمات التي يتم تنفيذها، لكنه في الوقت نفسه قال إنه «يُباركها ويبارك كل الجهود التي تقاوم المحتلين، وترفض وجود القوات المحتلة في أرض العراق بأي شكل من الأشكال». وأضاف الكرعاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «الهجمات لا تتم تحت غطاء الحشد الشعبي، لأنه بات مؤسسة رسمية لا تتصرف من دون العودة للقائد العام للقوات المسلحة الذي هو رئيس الوزراء».

بدوره، رأى المحلل السياسي العراقي أحمد الشريفي أنّ «الكاظمي غير قادر على مواجهة أصغر مليشيا مسلحة في العراق»، وأنه «يسعى دائماً إلى عدم المواجهة مع المسلحين ويحاول أن يصل إلى تسويات»، مضيفاً «ولكن منذ زيارته إلى واشنطن واتفاقه مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب على جدولة جديدة لانسحاب القوات الأميركية، زادت الهجمات، في إشارة إلى رفض هذه الفصائل لحراك الكاظمي». وأكّد الشريفي في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «موقف الكاظمي صعب جداً، فهو ليس قادراً على المواجهة من جهة، وليس قادراً على التوصل إلى تسويات مع هذه الجهات من جهة ثانية».

خطف هيبة الدولة

أشار عضو البرلمان العراقي رعد الدهلكي إلى أنّ «استمرار استهداف المنطقة الخضراء التي تعتبر منطقة حكومية، أضاع هيبة الدولة العراقية، وبالتالي على رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مواجهة الجهات التي تقف وراء هذه العمليات، ومنعها من الاستمرار بخطف هيبة الدولة». وأوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «أطرافاً حكومية تعرف الجهات التي تقصف المنطقة الخضراء ومطار بغداد، ولكن لا أحد يجرؤ على قول أسماء هذه الجهات».

قررت أميركا خفض عدد قواتها في العراق إلى 3000 جندي (علي غريب/ الأناضول)

للحديث تتمة...

هل الحوار بين الليبيين؟

أسامة علي

انتهت لقاءات بوزنيقة المغربية، والتي جمعت ممثلي الفرقاء الليبيين، حول «توزيع المناصب السيادية» في ليبيا، تزامناً مع استمرار خروقات وقف إطلاق النار من قِبل مليشيات خليفة حفتر على تخوم مدينة سرت.

وعلى الرغم من اعتراض بعض قادة الصراع على استخدام تعبير «توزيع المناصب» وتشديدهم على أن اللقاءات انعقدت فقط لترشيح أسماء لشغل هذه المناصب، لكن سيل تعليقات الليبيين التي حفلت بها صفحات التواصل الاجتماعي والتي تؤكد صحة استخدام هذا التعبير، يعكس فقدان ثقة الليبيين في قادة البلاد.

مطالب الليبيين التي ترجمتها تظاهرات حاشدة في مدن مختلفة، انخفضت إلى حد المطالبة بتحسين ظروف عيشهم، مع انقطاع الكهرباء وعدم توفر الماء والسيولة النقدية التي قد تخفف من أعباء الغلاء الفاحش في الأسعار، من دون أن تكشف تلك التظاهرات عن شكل من أشكال المشاركة السياسية. بل إن ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني صرح بأنه لن يشارك في لقاءات جنيف ولا غيرها، اعتراضاً على أن اللقاءات والحوارات لا تنتج إلا الوجوه الحالية.

تغييب الليبي عن شؤون بلاده لم يأت فقط من قِبل القادة المتصارعين الذين لا يزالون يعرقلون وصول المواطن إلى مرحلة الاستفتاء على دستور بلاده، بل من جانب المجتمع الدولي الذي تمثله البعثة الأممية التي لا تزال تلزم الصمت حيال لقاءات بوزنيقة من دون أي تعليق بالإيجاب أو السلب، في وقت لا تزال فيه تتحدث عن حل منزوع السلاح في سرت والجفرة.

محادثات اللجنة العسكرية والحوار الاقتصادي ونتائج لقاءات بوزنيقة ومن سيشارك في لقاءات جنيف وماذا ستناقش ومتى تعقد طاولة الحوار الرسمية، كل هذا لم يُعلن شيء بشأنه، وكأن الليبي ليس جزءاً منه أو أن أزمته تكمن فقط في ظروفه المعيشية المنهارة.

يعلّق أحد الليبيين بالقول إن الاعتراض الحقيقي على التعبيرات يجب أن يُوجه باتجاه توصيف تلك «اللقاءات الغامضة بأنها حوار بين الليبيين»، ويقول «الليبي كُتمت أنفاسه في الجنوب والشرق، وفي طرابلس لا يستطيع الحوار السلمي مع الحكومة، فبأي صوت يحاور؟». لكن غيره يتفاءل ببداية الحوار، باعتبارها «بداية صادقة التمهيد لطاولة تقاسيم المناصب»، لكنه يطالب بإضافة «منصب شركة الكهرباء والماء»، فلعل وصف الحوار بـ«حوار الليبيين» يصدق حينها ويلمس شيئاً من واقع أزمة الليبيين.

تحليل

تونس: لعبة القط والفأر بين سعيّد والأحزاب

صلاح الدين الجورشي

ما إن انطلقت حكومة هشام المشيشي التونسية في عملها، حتى فاجأتها العملية الإرهابية بمدينة سوسة، وأسفرت عن سقوط ضحية من الحرس الوطني وإصابة آخر بجروح بالغة. لكن على الرغم من خطورة هذه العملية، يوجد احتمال كبير لأن تتمكّن الحكومة الجديدة من العمل في ظروف سياسية أفضل، ولن تتأثر كثيراً بعودة نشاط الخلايا النائمة التابعة للتنظيمات المتشددة؛ سواء أكان ولاؤها لتنظيم «القاعدة» أم تنظيم «داعش» الذي تبنى العملية. تستند هذه الفرضية إلى عاملين، إذ من جهة، الخبرة التي امتلكتها الأجهزة الأمنية جعلتها جاهزة للردّ والقضاء على هذه الخلية خلال وقت قياسي، حيث قُتل «الإرهابيون» الثلاثة بعد مطاردتهم ومحاصرتهم في مدرسة احتموا بها، كما ألقي القبض على بقية العناصر التي تنتمي إلى المجموعة المهاجمة. تضاف إلى ذلك العمليات الاستباقية التي قامت بها الأجهزة الأمنية، وهو ما جعلها تجهض عمليات عديدة تمّ التخطيط لها من قبل هذه الجماعات. لكن عملية سوسة تؤشر إلى أنّ خطر الإرهاب لا يزال يطرق بعنف أسوار تونس، وهو ما يفرض على حكومة المشيشي أعباء إضافية أمنية، إلى جانب المخاطر الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية بعد الموجة الثانية من جائحة كورونا.

أمّا العامل الثاني الذي يبرر القول إنّ حكومة المشيشي ستعمل في مناخ أفضل، مقارنةً بالحكومات السابقة، فهو أنّ كل الأحزاب تقريباً، بما في ذلك الأحزاب الكبرى، قبلت إلى حدّ الآن بأن تواصل نشاطها تحت سقف حكومة كفاءات. هذا يعني أنها «استسلمت للأمر الواقع» و«قبلت» بأن تبقى كأحزاب بعيدة عن السلطة التنفيذية، على الرغم من مشاركتها في الانتخابات، وحصولها على عدد متفاوت من مقاعد البرلمان.

لا يعني ذلك أنّ جميع الأحزاب قبلت بإخراجها من دائرة الحكم من خلال عدم استناد رئيس الجمهورية قيس سعيّد إلى نتائج الانتخابات التشريعية، وإنما سعت بعض الأطراف نحو تشكيل تحالف برلماني قادته أحزاب رئيسية هي حركة «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة». وقد وفر هذا الائتلاف فرصة لتمرير حكومة المشيشي عند التصويت عليها. كما أنّ هذه الأطراف تنوي التعاون مع هذه الحكومة وتقديم الدعم لها حتى تحافظ على استقرارها، وتوفر لها الحزام السياسي الضروري الذي تحتاجه لتمرير مشاريع القوانين التي تنوي عرضها على البرلمان. ويستبعد في هذا السياق الضغط على المشيشي لتغيير بعض الوزراء المحسوبين على رئاسة الجمهورية.

كما أنّ هذا الائتلاف الذي جمع أطرافاً متناقضة، ينوي أصحابه التنسيق بين مكوناته من أجل تركيز المحكمة الدستورية التي ستصبح المؤسسة الوحيدة التي تتولى تأويل فصول الدستور عند حصول أي خلاف أو تجاوز لأحكامه. بذلك ستتمكن هذه الأحزاب من سحب البساط من تحت رئيس الجمهورية الذي يتولى اليوم بحكم غياب هذه المحكمة، الانفراد بتفسير الدستور وفق قناعاته وقراءته له، وذلك على الرغم من اعتراض الأحزاب والعديد من فقهاء القانون الدستوري على ذلك.

كذلك، فإنّ أطراف هذا الائتلاف ستعمل على تقريب وجهات النظر في ما بينها، من أجل التوصل إلى وضع مشروع قانون جديد للانتخابات. لن يكون ذلك أمراً هيناً، لكن ستقود هذه الخطوة الهامة نحو تغيير الخارطة السياسية المقبلة بعد أن اتضح للجميع أنّ القانون الحالي هو المسؤول بدرجة واسعة عن حالة التشرذم التي يعاني منها البرلمان، من دون أن تتوفر أغلبية مريحة تستطيع أن تحكم من خلال تشكيل حكومات مستقرة وفاعلة. وإذا ما تحقق ذلك، سيتم البناء عليه لإنجاز خطوة أخرى نحو تضييق مجال المناورة أمام رئيس الدولة قيس سعيد، والتقليل من احتمال تدخله في تشكيل الحكومات وتعيين رؤسائها. فالحزب الذي سيفوز مستقبلاً بالمرتبة الأولى في البرلمان ويتمكن من توفير الأغلبية، عليه أن يتحمّل المسؤولية ويتولى إدارة الحكم، وعليه أيضاً أن يتحمّل مسؤولية سياساته واختياراته.

يمكن لهذا الائتلاف الثلاثي أيضاً أن يدفع نحو مناقشة النظام السياسي الحالي، وذلك بعد أن اتسعت رقعة الجدل حول تعدد ثغراته بعد ست سنوات من العمل به. وتعتبر هذه المسألة مصدر خلاف واضحاً بين عموم الأحزاب وسعيّد. لهذا، آن الأوان لكي يتعمق النقاش حول هذه القضية المفصلية.

هذا ما يدور في كواليس الأحزاب الثلاثة قبل نهاية العطلة البرلمانية (تنتهي بداية أكتوبر/تشرين الأول المقبل)، في حين فقدت بقية الأحزاب مثل «التيار الديمقراطي» وحركة «الشعب» المبادرة بعد انتقالها إلى المعارضة، على أثر سقوط حكومة إلياس الفخفاخ. ما يخشاه أنصار الحزبين هو التداعيات المحتملة لاستقالة محمد عبو من رئاسة حزبه (التيار الديمقراطي) ومن الحياة السياسية، على الأوضاع الداخلية لـ«التيار الديمقراطي»، وقد تمتد تلك التداعيات لتمسّ أيضاً العلاقة التي توطدت بين الحزبين، فتتفكك بسبب ذلك الكتلة الديمقراطية. هذا الاحتمال من شأنه أن يضعف كثيراً من وزن المعارضة داخل البرلمان، وهو ما يجعل صوت «الحزب الدستوري الحرّ» أعلى خلال المرحلة المقبلة. المؤكد أنّ حكومة المشيشي قد توفر فرصة نقاهة للأحزاب التونسية، وهي أحزاب مريضة، تعاني من أزمات مختلفة، وتحتاج إلى القيام بمراجعات متنوعة وعميقة حتى تتمكن من إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وأن تهيئ نفسها لخوض مرحلة صاخبة مليئة بالصعوبات والمخاطر.

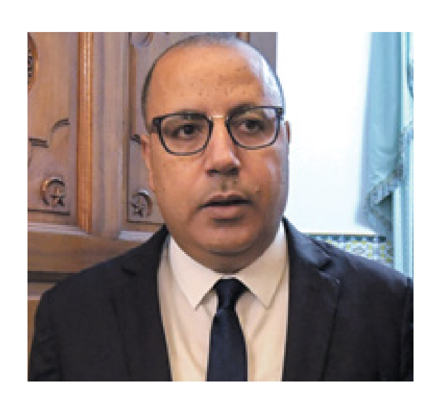

يُستبعد الضغط على المشيشي لتغيير وزراء محسوبين على سعيد

الحدث

استهداف نائب الرئيس الأفغاني قبيل الحوار

كابول ـ **العربي الجديد**

في خضم تكثيف المساعي لإطلاق الحوار المباشر بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة، والذي ينتظر اكتمال إطلاق سراح السجناء والأسرى من الطرفين وفق اتفاق مسبق، وفي ظل آمال بحل سياسي ينهي مأساة 19 عاماً من الحرب، جاء استهداف نائب الرئيس الأفغاني أمر الله صالح بتفجير استهدف موكبه أمس الأربعاء، وأدى إلى مقتل 10 أشخاص وإصابة آخرين، ليشكّل محاولة لإحباط عملية السلام. وبينما سارعت حركة «طالبان» لنفي أي علاقة لها بالهجوم، يُطرح أكثر من تساؤل حول من يقف خلف هذا الاستهداف، خصوصاً أن أعمال العنف على الأرض لم تتوقف في الفترة الأخيرة، مع بروز نشاط لتنظيم «داعش» في بعض المناطق.

ونجا صالح من هجوم بعبوة ناسفة استهدف موكبه في كابول أمس وأدى إلى مقتل عشرة أشخاص وإصابة 15 آخرين على الأقل وفق وزارة الداخلية. وظهر صالح في مقطع فيديو عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي بعد الهجوم بقليل، قائلاً إنه أصيب بحرق بسيط في وجهه وإصابة طفيفة في يده جراء الهجوم. فيما كتب رضوان مراد، المتحدث باسم مكتب صالح على فيسبوك: «اليوم حاول أعداء أفغانستان مرة أخرى إلحاق الأذى بصالح لكنهم فشلوا في الوصول إلى هدفهم الشرير ونجا صالح من الهجوم سالماً». وروى التاجر عبد الله لـ«فرانس برس» أن نوافذ محله تحطمت من جراء الانفجار، قائلاً «إن محلاً يبيع قوارير غاز اشتعلت فيه النيران ما أدى إلى انفجار القوارير».

وندد الرئيس أشرف غني، الذي التقى صالح بعد وقت قصير من الانفجار، بما وصفه بأنه «هجوم إرهابي» استهدف نائبه الأول. وقال غني في بيان: «لا يمكن للإرهابيين وداعميهم الأجانب تقويض إيمان الشعب القوي بالسلام والديمقراطية والمستقبل المشرق لبلدنا». من جهته، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جاويد فيصل على «تويتر»: «مثل هذه الهجمات لن تثني عزمنا على تحقيق سلام دائم يحفظ الكرامة في أفغانستان». واعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان أن الهجوم «عمل يائس نفّذه مفسدون لجهود السلام تتعين مواجهتهم جميعاً»، فيما قالت بعثة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان إن «أعداء السلام» يتجاهلون إرادة الشعب الأفغاني لبدء محادثات السلام.

ونفت حركة «طالبان»، التي كانت قد تعهدت بعدم شن هجمات في المناطق الحضرية، مسؤوليتها عن الهجوم. وقال المتحدث باسمها ذبيح الله مجاهد عبر «تويتر» إن مقاتلي الحركة لم يكن لهم أي دور في الهجوم. وصالح معروف بمواقفه المعادية لـ«طالبان»، وسبق أن نجا من محاولة اغتيال الصيف الماضي خلال حملة الانتخابات الرئاسية حين هاجم انتحاري ورجال مسلحون مكاتبه. وأوقع الهجوم آنذاك 20 قتيلاً غالبيتهم من المدنيين و50 جريحاً. وتحدث في الأيام الأخيرة عبر القنوات المحلية عن المصالحة مع «طالبان» وأنها لن تكون استسلاماً لأي طرف مقابل آخر. كما تحدث عن سياسات بلاده مع باكستان، تحديداً حول خط ديورند الحدودي المتنازع عليه بين البلدين. وأكد الأحد أن مفاوضي الحكومة سيدفعون نحو التوصل لوقف إطلاق النار عندما تبدأ المحادثات مع «طالبان»، في إشارة إلى أن المفاوضات قد تطول. وأوضح أن جدية «طالبان»، منذ البداية، بشأن السلام، ستتضح عندما يدفع فريق التفاوض في كابول من أجل وقف دائم لإطلاق النار. وقال لشبكة «تولو نيوز» التلفزيونية، إنّ «الاختبار الأول لطالبان هو وقف إطلاق النار». وتابع: «إذا قبلوا وقف إطلاق النار فهم ملتزمون السلام. وإذا لم يقبلوا فهم ليسوا كذلك».

وإزاء هذا الوضع، تتزايد المخاوف من أن ينال تصاعد العنف من الثقة اللازمة لنجاح محادثات الدوحة الرامية إلى التوصل لسلام بعد سنوات من الحرب، إثر إطاحة القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة بـ«طالبان» من السلطة في أواخر عام 2001. ولم يتم تحديد موعد لجولة المحادثات الافتتاحية، لكن الجانبين أشارا إلى أن المفاوضات يمكن أن تبدأ بعد وقت قصير من إنهاء عملية تبادل الأسرى والتي استمرت شهوراً.

وبعد أن أكدت الحكومة الأفغانية الإثنين أنها مستعدة لبدء الحوار، مطالبة «طالبان» بأخذ ترتيباتها من أجل بدء الحوار المباشر، قالت الحركة إنها أيضا مستعدة للحوار مع الحكومة، إلا أن عملية إطلاق سراح الأسرى والسجناء لم تكتمل بعد. وقال ذبيح الله مجاهد، عبر «تويتر»، إن عملية الإفراج عن أسرى «طالبان» لم تكتمل بعد، وهناك من تبقى من أسرى الحركة مع الحكومة والحوار من أجل إطلاق سراحهم مستمر. ووفق مصادر في الحكومة، فإن سبعة من سجناء «طالبان» من أصل خمسة آلاف ما زالوا في السجن وهم متهمون بقتل جنود أجانب، ولم يتم الإفراج عنهم بسبب تحفظات بعض الدول كفرنسا وأستراليا. كما سبق أن أكدت المصادر أن توافقا قد حصل بشأن هؤلاء وأن يتم نقلهم إلى الدوحة ليكونوا تحت الإقامة الجبرية هناك. فيما قال المتحدث باسم الرئاسة الأفغانية صديق صديقي، في مؤتمر صحافي في كابول، إن الحكومة وهيئتها للتفاوض مستعدتان لبدء الحوار، وإن التأخر من الطرف الثاني.

أدى الهجوم إلى مقتل 10 أشخاص (الأناضول)

شرق غرب

لبنان: ردود على العقوبات الأميركية

ردت كل من حركة «أمل» وتيار «المردة» في لبنان، وهما حزبان استهدفت عقوبات أميركية جديدة وزيرين سابقين ينتميان إليهما، على هذه العقوبات، ووضعاهما، في بيانين منفصلين، في خانة الاستهداف السياسي. وفرضت واشنطن عقوبات على كل من علي حسن خليل ويوسف فنيانوس. وقالت «أمل» أمس الأربعاء، «إننا لن نتنازل أو نساوم على حقوقنا في البر والبحر مهما بلغت العقوبات»، فيما وضع رئيس «المردة» سليمان فرنجية (الصورة) العقوبات في خانة «القرار السياسي الذي يزيدنا تمسكاً بخطّنا».

(العربي الجديد)

شينكر متفائل بترسيم الحدود

أعرب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر، أول من أمس الثلاثاء، عن اعتقاده بقرب التوصل إلى اتفاق إطار بشأن ترسيم الحدود البحرية والبرية بين لبنان وإسرائيل. وأكد شينكر أن فرض بلاده لعقوبات على وزيرين لبنانيين سابقين «رسالة لمن يتعاونون مع حزب الله وللقادة السياسيين الذين تجاهلوا حاجات شعبهم».

(العربي الجديد)

قمة أوروبية حول أزمة شرق المتوسط

يلتقي قادة دول جنوب الاتحاد الأوروبي، اليوم الخميس، في جزيرة كورسيكا الفرنسية، لبحث أزمة شرق المتوسط بين اليونان وتركيا. ويهدف اللقاء، الذي يضم قادة الدول السبع الأعضاء في مجموعة «ميد 7»، وهي فرنسا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا واليونان ومالطا وقبرص، إلى ضبط استراتيجيتها لـ«التقدم على طريق التوافق حول علاقة الاتحاد الاوروبي بتركيا»، بحسب بيان للإليزيه، مضيفاً أن القمة تأتي «تحضيرا للقمة الأوروبية في 24 و25 سبتمبر/أيلول التي ستكرس لهذا الغرض» أيضاً.

(فرانس برس)

النرويج: توقيف شخص مطلوب لفرنسا منذ 1982

أوقفت النرويج، أمس الأربعاء، رجلاً لم تفصح عن هويته، يشتبه بأنه أحد منفذي اعتداء وقع في عام 1982، في شارع روزييه الباريسي الذي يقطنه يهود، وأسفر عن سقوط قتلى. وتطالب فرنسا بتسليمها وليد عبد الرحمن أبو زيد المقيم في النرويج، والذي تتهمه بالتورط في الاعتداء الذي نسب إلى حركة فتح - المجلس الثوري. وأكدت المتحدثة باسم الشرطة النرويجية أنيت أموودت، توقيف مشتبه فيه، على أن يتمّ درس الطلب الفرنسي.

(فرانس برس)

الجزائر: التعديل الدستوري ينتظر مصادقة البرلمان اليوم

ناقش البرلمان الجزائري، أمس الأربعاء، مسودة التعديل الدستوري الذي كشفه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة) قبل أيام، على أن تتم المصادقة عليه اليوم. وتتضمن المسودة 73 تعديلاً لنظام الحكم السائد في الجزائر. ويعتزم البرلمان المصادقة على المشروع النهائي اليوم، وذلك قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

(قنا)

الحدث

رفضت جامعة الدول العربية، أمس الأربعاء، مشروع قرار فلسطيني لإدانة اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، لتخذل الفلسطينيين من جديد، وذلك فيما يروج الاحتلال لمزيد من توسيع العلاقات مع دول عربية

خذلان عربي للفلسطينيين

«الجامعة» تسقط مشروع إدانة الخروج عن مبادرة السلام

رام الله ـ **نائلة خليل**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

قبل أيام من توقيع اتفاق التطبيع الإسرائيلي ـ الإماراتي في البيت الأبيض منتصف الشهر الحالي، ومع ترويج الاحتلال المستمر لقرب انضمام دول عربية جديدة إلى ركب التطبيع، تعرض الفلسطينيون من جديد لخذلان من الدول العربية، وهذه المرة في الجامعة العربية التي رفضت حتى إدانة الخروج عن مبادرة السلام العربية، لتُسقط مشروع قرار فلسطيني في اجتماعها الوزاري أمس الأربعاء. ولم تُمثل الجامعة العربية الفلسطينيين حتى بموقف رافض لاتفاق التطبيع الإسرائيلي الإماراتي، ليسقط مشروع القرار الفلسطيني في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي ترأسته فلسطين أمس. وأكد مصدر دبلوماسي عربي لـ«العربي الجديد» أنه «كان هناك إصرار من دولة فلسطين على نقطة واحدة في المشروع وهي إدانة الخروج على مبادرة السلام العربية، وكان واضحاً أن وزير الخارجية رياض المالكي لديه تعليمات صارمة من الرئيس محمود عباس بألا يتنازل عن هذه النقطة»، مضيفاً: «سعت دول عربية، وعلى رأسها الإمارات والبحرين و مصر، جاهدة على مدار ساعتين لإسقاط هذه النقطة، مما دفع المالكي للقول أمام وزراء الخارجية المجتمعين لديكم اقتراحان؛ إما تعليق الاجتماع لساعات أو أيام حتى يتم التوافق، أو تسقطوا البند من جدول الأعمال، وبالتالي عندما رفضوا تعليق الاجتماع، تم إسقاط البند أي مشروع القرار الفلسطيني».

ونصّ مشروع القرار الفلسطيني المقدّم على تأكيد الإجماع العربي على القضية الفلسطينية، ودعم كافة الدول الأعضاء لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد المشروع المواقف العربية المبدئية القائمة على أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط هو حل الدولتين على حدود عام 1967، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقانون الدولي، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية بكافة عناصرها، كما تم تبنيها في قمة بيروت عام 2002.

وأكد المشروع القرار العربي برفض خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن» واعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، ورفض وإدانة مخططات الضم وسياسة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، باعتبارها كلها تنتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الشعب الفلسطيني. وأكد حق دولة فلسطين بالسيادة على عاصمتها القدس الشرقية ومقدساتها، وعلى رأسها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، ورفض الانتقاص من الرعاية والوصاية الهاشمية الأردنية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة. ودعا كل الدول إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية لعملية السلام؛ بما فيها مبادرة السلام العربية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكان المالكي قد طالب في كلمته خلال الاجتماع الـ154 لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، الدول العربية برفض اتفاق التطبيع الإسرائيلي الإماراتي. وأضاف: «كأنه لا يكفينا ما يفعله الاحتلال بنا والإدارة الأميركية، حتى يخرج إعلان التطبيع المجاني»، واصفاً هذا الاتفاق بـ«الزلزال الذي ضرب الموقف العربي».

وقال المالكي «لقد أصبح لزاماً أن يصدر عنا موقف رافض للخطوة الإماراتية، وإلا سيعتبر اجتماعنا هذا مباركة للخطوة أو تواطؤاً معها، أو غطاء لها، وهذا ما لن تقبله دولة فلسطين». وأكد أن «ما يهم فلسطين كدولة عضو في الجامعة العربية نقطتان لا أكثر، الأولى تتعلق بمبادرة السلام العربية، إن كانت قائمة وملتزمون بها أم لا، ومن فهمنا لا زلنا ملتزمين بالمبادرة كما اعتمدت في قمة بيروت». وتابع: «في هذه الحالة، ما هو ردنا على من يخرقها ولا يلتزم بها؟ أهي للعرض أم للفرض؟ فإذا هي للعرض الذي عكسه الإعلان، وجدنا حالنا ندافع عن أنفسنا، وعن قضيتنا، وانقلب الوضع بحيث أصبحنا المشاغبين، ومنْ يوجه لهم اللوم، لأننا تجرأنا أن نقف في وجه الزلزال الذي ضرب الموقف العربي».

> المالكي: اتفاق التطبيع زلزال ضرب الموقف العربي
>
> رجّح كوهين توقيع اتفاقيتي تطبيع جديدتين

اعتداءات متواصلة

قال نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأربعاء: «إن قوات القمع (اليَمّاز والمتسادة) اعتدت على الأسرى في سجن عوفر بالضرب المبرح خلال اقتحامها غرفهم في قسمي 19 و20، الثلاثاء، واتلفت ما تبقى من مقتنياتهم». من جهة ثانية، نفذ مستوطنون وقوات الاحتلال، أمس وليل الثلاثاء، اعتداءات في مناطق عدة من الضفة الغربية، شملت اقتحاما للمسجد الأقصى، وتجريف أراض، علاوة على استدعاء محافظ القدس عدنان غيث (الصورة).

تظاهرة في نابلس رفضا للتطبيع (جعفر اشتيه/ فرانس برس)

تحديد موعد توقيع اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، مما يعني أن الإمارات ماضية قدماً في قرار التطبيع رغم مخالفتها لمبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية، أصبح لزاماً صدور موقف رافض لهذه الخطوة الإماراتية»، وأضاف «أما النقطة الثانية التي تعنينا، فهي طلبنا المتكرر ألا يتحدث أحد باسمنا، فنحن لم نخوّل أحداً بهذا الدور، والتحدث باسم القضية الفلسطينية حصر لنا».

وشدد المالكي على أن «الإعلان الثلاثي الأميركي الإسرائيلي الإماراتي كان زلزالاً، وبدل استرضائنا عربياً أمام ذلك التراجع وجب المعرفة لكي نُقرر ماذا نفعل، وإذا كانت للفرض، فما هو الإجراء المفروض على من يخرج عنها؟ وعلى من يتجاهلها ويعمل بعكسها؟ وأمام إعلان البيت الأبيض عن كما وقفنا في وجه الإدارة الأميركية عندما اعتدت على حقوقنا، ودعونا لاجتماع طارئ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري»، مضيفاً «أليس ما حدث من زلزال يستدعي عقد اجتماع طارئ، لنفاجأ هذه المرة أن دولة عربية تعترض على طلبنا (طلب دولة فلسطين) عقد اجتماع طارئ وتطلب الاستعاضة عنه بالدورة العادية، وعندما وافقنا على ذلك، نفاجأ من جديد بذات الدولة تعترض على طلبنا إضافة بند على ما يُستجد من أعمال، فيما دولة أخرى تُهدد بتقديم مشروع قرار بديل. كيف نفسر هذه الخطوات؟».

وشدد على أن «رغبتنا في الحفاظ على الإجماع العربي الظاهري لا يجب تفسيره ضعفاً منا، فنحن لا نضعف أمام مبادئنا، وثوابتنا، وحقوقنا وقضيتنا، رغبتنا أن تبقى فلسطين نقطة لقاء وليست نقطة خلاف، نقطة إجماع وليست نقطة انقسام، لكن هذه الرغبة يجب أن تجد تجاوباً لها وتقديراً لها، وإلا سنصطدم بأسرع مما نتوقع بعمق الخلاف الناشئ عن شعور زائف للبعض بروح التفوق». ورأى المالكي «أن الإدارة الأميركية الحالية، ورئيسها دونالد ترامب، أصبحت الوكيل الحصري للتطبيع مع دولة الاحتلال، وهو يعتقد أن التطبيع مع إسرائيل سينقذه من هزيمة الانتخابات الأميركية، ويبدو أن الإدارة الأميركية تحاول تكليف مقاولين بالباطن لاستكمال عملية التطبيع مع دولة الاحتلال في أي نقل سفاراتهم إلى القدس المحتلة».

وشدد على أن «الرفض التطبيع يجب أن يبقى موقفنا حتى تُغير قرارات جديدة، حتماً لن نكون جزءاً منها، وأول قرارات التطبيع لن يملك الجرأة على ذلك يجب أن يكون بإلغاء مبادرة السلام العربية، لأنها نقيض التطبيع حتى زوال الاحتلال الإسرائيلي، ويُمكن بعد ذلك التطبيع لمن يريد، ولكن ليس قبل إلغاء المبادرة».

وبينما كانت الدول العربية ترفض المشروع الفلسطيني، كان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان يعيد تكرار صياغات لفظية عن وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني. وأضاف على «تويتر» أمس «تؤكد المملكة على وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني، ودعم جميع الجهود الرامية إلى الوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية بما يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية».

في غضون ذلك، نظم فلسطينيون، أمس، وسط مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، وقفة احتجاجية رفضاً لاتفاق التطبيع بين الإمارات والاحتلال. ورفع المشاركون في الوقفة التي نظّمتها لجنة التنسيق الفصائلي لافتات منددة بالاتفاق، ورددوا شعارات تحث الجامعة العربية على دعم القضية الفلسطينية، وعدم الهرولة للتطبيع مع الاحتلال. وهتف المشاركون: «يا جامعتنا العربية... كوني مع القضية»، «يا امتنا العربية... كوني مع القضية»، «فلسطين عربية»، «يا مجلس الجامعة كونوا إنّا رافعة».

وقال القيادي في حزب الشعب خالد منصور «العربي الجديد» على هامش التظاهرة: «إن حكّام الإمارات طعنوا الفلسطينيين في ظهرهم، وخانوا الأمانة التي أودعها لهم الشيخ زايد، كانوا يخدعوننا طيلة عقدين من الزمان، يظهرون أنهم معنا، لكنهم كانوا يطبخون الاتفاق المخزي مع العدو في السر». وأشار إلى أنه خلال الأيام القليلة المقبلة وتحديدا في 13 سبتمبر/أيلول، تأتي الذكرى 27 لتوقيع اتفاق أوسلو، «وأقول لحكام الإمارات عليهم أن ينظروا إلى ما حل بنا نتيجة ذلك الاتفاق، فنحن لم نحصل على دولة ولا على دويلة، لأن الاحتلال ينكث دوما بوعوده، ولا يعطي شيئاً، بل يأخذ ويتوسع على حساب الأمة العربية، وقضاياها المركزية».

أما منسق لجنة التنسيق الفصائلي نصر أبو جيش، فقال لـ«العربي الجديد» إن «هذه الوقفة جاءت في الوقت الذي يجتمع فيه وزراء الخارجية العرب ونحن نرسل لهم رسالة أن يقفوا مع القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب وكل الأحرار في العالم، فلا تكونوا خنجراً في ظهر الشعب الفلسطيني، أوقفوا الهرولة نحو التطبيع مع المحتل، هذا الكيان مجرم ولا يتوانى عن تقديم مصلحته على كل المصالح الأخرى». وكانت لجنة التنسيق الفصائلي قد أصدرت بياناً أمس طالبت فيه الجامعة العربية بـ«الالتزام وإلزام كافة الدول العربية بالمبادرة والسلام العربية ووقف كل أشكال التطبيع مع الاحتلال، وعدم السماح لأي دولة بإقامة علاقات تطبيعية مع هذا الكيان، إلا بعد التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس». كما دعت الشعب الإماراتي للتحرك والضغط على حكومته للعودة عن اتفاق التطبيع المشين والمذل.

هذه التطورات جاءت بعد ساعات قليلة من الإعلان مساء الثلاثاء عن أن توقيع الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي سيتم في البيت الأبيض في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول في البيت الأبيض ترجيحه أن يقود رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وفد بلاده، فيما يرأس وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد وفد بلاده. وقالت مديرة الاتصالات الاستراتيجية في وزارة الخارجية الإماراتية هند العتيبة، في تغريدة على «تويتر»، إن وزير الخارجية «سيترأس الأسبوع المقبل وفداً تاريخياً من كبار المسؤولين الإماراتيين إلى واشنطن للمشاركة في مراسم التوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل. ستكون مناسبة بالغة الأهمية في تاريخ بلدينا والمنطقة».

ونشر نتنياهو تغريدة على «تويتر» قال فيها: «فخور جداً بالتوجه الأسبوع المقبل إلى واشنطن تلبية لدعوة الرئيس ترامب والمشاركة في المراسم التاريخية في البيت الأبيض لتأسيس اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات». وتحدثت تقارير سابقة عن أن نتنياهو كان يسعى لأن يتم التوقيع في 13 سبتمبر لرمزية هذا التاريخ الذي يصادف موعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، لتوظيف ذلك في حساباته السياسية الداخلية والتدليل على أنه يوقّع على سلام مع دولة عربية ليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وإنما السلام مقابل السلام.

في غضون ذلك، رجّح وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين، أن توقّع حكومته، حتى نهاية العام الحالي، اتفاقيتين جديدتين لتطبيع العلاقات مع دولتين خليجيتين. وقال كوهين، لهيئة البث الإسرائيلية، أمس، إن «المصلحة المشتركة لإسرائيل والدول الإسلامية في أفريقيا والخليج (العربي)، هي إنشاء جبهة أمنية ضد إيران». ولم يكشّف كوهين عن اسمي الدولتين، اللتين رجّح أن «تطبّعا العلاقات» مع إسرائيل.

خروج على القانون الدولي

أكد وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي، خلال الاجتماع الوزاري العربي أمس، تمسك دولة قطر بمرجعيات وثوابت القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، كما أكد موقف قطر الثابت من حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس، معتبراً أن «كل خروج عن هذه الثوابت يعد خروجاً على القانون الدولي».

إضاءة

رفعت طهران سقف تهديدها لأبوظبي، بعد إعلان اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، مع تخوفها من المخاطر التي يشكّلها عليها، على كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وسعيها إلى دفع أبوظبي إلى إعادة النظر في حساباتها، مع توقعات باكتفاء إيران بالتهديدات حالياً

غضب إيراني من «الخدعة»

مخاوف طهران من التطبيع الإماراتي الإسرائيلي

طهران ـ **العربي الجديد**

فتحت الإمارات خلال العام الأخير صفحة جديدة في العلاقات مع إيران، وأرسلت وفوداً سرية وعلانية إلى طهران، في مقدمتها مستشارها للأمن القومي طحنون بن زايد، بحسب مصادر غربية، ووقعت معها اتفاقية تعاون حدودي بحري، مع استمرار الحوار بين الطرفين. وتحدث الجانب الإيراني، خلال الفترة الأخيرة، على لسان كبار المسؤولين، عن تطورات إيجابية في العلاقات مع الإمارات، إلى أن أزاحت أبوظبي، الشهر الماضي، الستار عن اتفاقية التحالف مع إسرائيل. وقد فاجأت هذه الخطوة الحكومة الإيرانية، ليس لجهة وجود تواصل وعلاقات بين إسرائيل والإمارات، حيث كان يعلم بها القاصي والداني، بل لذهاب الأخيرة إلى هذا الحد، والإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات. وأثار هذا الأمر، على ما يبدو، قناعة لدى الإيرانيين بأن التوجه الإماراتي لتحسين العلاقات معهم خلال الفترة الماضية كان «خدعة»، وخطوة مقصودة لضبط الغضب وردة الفعل الإيرانيين يوم يعلن رسمياً عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

إلا أن التصريحات والتهديدات الإيرانية شديدة اللهجة، تؤكد أن تلك الخدعة المكشوفة لم تحقق المطلوب، لتتوالى سريعاً التعليقات الإيرانية الغاضبة، من رأس هرم السلطة في البلاد، المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، إلى رئيس الجمهورية حسن روحاني، وأعلى قائد عسكري، قائد أركان القوات المسلحة اللواء محمد باقري. وركزت هذه التعليقات على استخدام مفردات قاسية في شكلها ومضمونها، باتهام أبوظبي بارتكاب «حماقة استراتيجية»، و«خطأ استراتيجي» و«خيانة كبرى».

لم تكتف طهران بهذه التوصيفات، وأطلقت تهديدات صريحة ضد الإمارات، إذ حذرها روحاني من إيجاد موطئ قدم لإسرائيل في المنطقة، مؤكداً أنه «حينئذ، سيتم التصرف مع الإمارات بشكل آخر». كذلك شدّد باقري على أن القوات الإيرانية «ستنظر من الآن إلى الإمارات وفق حسابات أخرى»، محملاً إياها مسؤولية «أي حادث في الخليج يستهدف الأمن القومي الإيراني، ولو كان صغيراً». إلى ذلك، أكدت صحيفة «كيهان»، المقربة من دوائر صنع القرار في إيران، في عنوان على صفحتها الرئيسية، في 15 أغسطس/ آب الماضي، أن «الإمارات تحولت إلى هدف مشروع لقوى المقاومة». آخر التهديدات الإيرانية، ما صدر عن مساعد رئيس البرلمان الإيراني حسين أمير عبداللهيان، الإثنين، مؤكداً أن إيران لن تتأخر في استهداف الإمارات في حال تعرضت لأي «حادث، ظاهري أو باطني».

واللافت في الردود الإيرانية، خلال الأيام الأخيرة، هو رفع سقف التهديدات ضد أبوظبي، بعبارات صريحة، والتأكيد أن الإمارات أصبحت ضمن بنك أهدافها بعد توقيعها على اتفاقية التطبيع، الأمر الذي يثير تساؤلات عن دوافع طهران، وفي الوقت نفسه، عن أهدافها وخياراتها في مواجهة دخول أبوظبي في تحالف واضح مع «العدو الإسرائيلي»، ما ينذر بتحول جيوسياسي، على حدود إيران الجنوبية في الخليج، وترسيخه عبر إيجاد علاقات تحالفية، ليس فقط مع الإمارات، بل مع دول أخرى، مثل السعودية والبحرين، كما يتوقع، سيضع هذه المنطقة أمام أزمات أمنية وسياسية مستمرة على حسابها، لكون الأمر من شأنه أن يطيح أي فرصة قد تتوفر لاحقاً لتحسين علاقاتها المتأزمة مع دول خليجية، في مقدمتها السعودية. وبالتالي، إيران قلقة اليوم من أن تخطو هذه الدول الخطوة التي أقدمت عليها الإمارات، وتقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل أيضاً. ومن أسباب القلق أيضاً حصول هذه الدول على أسلحة متقدمة من الولايات المتحدة، لأجل مكافأة التطبيع من جهة، ولتعزيز التحالف المخطط له ضد إيران من جهة ثانية.

علاوة على ذلك، ومن الناحية الأمنية أيضاً، لدى إيران مخاوف من أن تطبيع إسرائيل علاقاتها مع دول خليجية، بمنحها قدرات وإمكانات أكثر للانطلاق من هذه الأراضي لاستهداف أمنها في الداخل، من خلال نقل معدات عسكرية متطورة إليها، أولاً لتكثيف عمليات التجسس ضدها في الداخل، أو في البحر ضد القوات الإيرانية، وثانياً لاستهداف أمنها. وكانت إيران قد شهدت، خلال الأشهر الماضية، حوادث أمنية غامضة في منشآت عسكرية ونووية حساسة، مثل الانفجار الذي وقع في 2 يوليو/ تموز الماضي، في منشأة نطنز النووية، وهي العام المذكور. فهذا التطبيع على حد اعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، يمثل تحالفاً بين الإمارات وإسرائيل ضد إيران، فضلاً عن أنه يأتي في صلب استراتيجية الضغوط الأميركية القصوى ضدها. ومن هنا، يحمل هذا التطبيع في طياته مخاطر وتحديات جيوبوليتيكية جمة لإيران، رغم أن الأمر قد يشكل فرصة أتية لها للوهلة الأولى، لاستغلال الموقف لدى الرأي العام العربي والإسلامي لتدعيم موقفها وسياساتها إعلامياً في المنطقة، والتي تربطها بمسألة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

أما تلك المخاطر فهي موزعة على كل المستويات، الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. فعلى المستوى الأمني، ترى إيران أن التحالف الإماراتي الإسرائيلي أدخل الأخيرة إلى محيطها الأمني الجيوسياسي على حدودها الجنوبية الحساسة في الخليج، ما يعني نقل إسرائيل المواجهة معها إلى هذا المحيط، بعدما حاولت إيران خلال العقود الماضية نقلها إلى الحدود الإسرائيلية في لبنان وشمال سورية. وعلى هذا المستوى أيضاً، يرى الجانب الإيراني أن إيجاد إسرائيل موطئ قدم لها في الخليج، وترسيخه عبر إيجاد علاقات تحالفية، ليس فقط مع الإمارات، بل مع دول أخرى، مثل السعودية والبحرين، كما يتوقع، سيضع مستمرة على حسابها، لكون الأمر من

> هددت إيران باستهداف الإمارات إذا تعرضت لأي عمل أمني

يحمل التطبيع تحديات جيوبوليتيكية جمة لإيران (فاطمة بهرامي/ الأناضول)

مناورات وتحذيرات

أعلن الجيش الإيراني، أمس، أن قواته ستجري، اليوم الخميس، مناورات «ذو الفقار 99» تحت شعار «الأمن المستدام في ظل الاقتدار الدفاعي»، في شرق مضيق هرمز وسواحل مكران وبحر عمان وشمال المحيط الهندي، على نطاق مليوني كيلومتر مربع. وقال قائد التنسيق في الجيش، الأميرال حبيب الله سياري (الصورة)، إنها تستمر لثلاثة أيام، وهدفها «تأمين أمن المنطقة والممرات الدولية». وحذر «أعداء» طهران من مغبة «ارتكاب أي خطأ استراتيجي».

فضلاً عن صرف دول أخرى عن اتخاذ الخطوة ذاتها. وهنا يذكر مراقبون إيرانيون بالتجربة التي مارستها مع أذربيجان وجورجيا، الجارتين الشماليتين لإيران، بعدما استخدمت إسرائيل أراضيهما للقيام بأعمال داخل البلاد والتجسس ضدها خلال السنوات الماضية. وقالت مصادر إيرانية إن طهران وجهت تحذيرات شديدة اللهجة إلى هاتين الدولتين، ما دفعها إلى الضغط على إسرائيل لعدم استخدام أراضيها ضد طهران. وفي السياق، تقول إيران إنها وجهت إنذارات بشكل رسمي وعبر قنوات مختلفة إلى الإمارات. وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية سعيد خطيب زادة، الإثنين الماضي، أن بلاده أبلغت أبوظبي «بصراحة وشفافية بأنها لن تسامح أحداً في أمنها الوطني ولن تساوم عليه».

إلى ذلك، يتوقع أن تلجأ إيران إلى خيارات أخرى أيضاً، مثل تكثيف الدعم لجبهات القتال مع إسرائيل، ودعم أذرعها في المنطقة، خصوصاً في اليمن، للضغط على الجانبين الإسرائيلي والإماراتي. وأكد مساعد رئيس البرلمان الإيراني حسين أمير عبداللهيان، الإثنين، في سياق حديثه عن التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، على توجه بلاده لزيادة الدعم لحلفائها في المنطقة رداً على ذلك.

لكن في الوقت الراهن، يتوقع أن تكتفي طهران بالتحذيرات والتهديدات التي وجهتها للإمارات، سواء في الإعلام أو عبر القنوات الرسمية، بانتظار ما سيحدث لاحقاً ويترتب على التطبيع. لكن من الوارد أنه في حال وقوع «حوادث أمنية غامضة» في إيران خلال المرحلة المقبلة، فإن طهران قد تستخدم أوراقاً ضد الإمارات، سواء من اليمن، من خلال تكرار التجربة التي حصلت مع السعودية عبر استهداف منشآتها من قبل الحوثيين بشكل متكرر خلال السنوات الأخيرة أو بطرق أخرى.

تقرير

ساهمت وساطة أميركية بتعبيد الطريق أمام زيارة وفد تابع لمعسكر الغرب الليبي إلى القاهرة، في الوقت الذي حاولت فيه روسيا التنصل من تأخر عدم التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح من سرت والجفرة، معتبرة أن هذا الأمر بيد الليبيين، فيما تواصل مليشيات خليفة حفتر خرق وقف إطلاق النار

مستشار السراج في القاهرة

روسيا تتنصل من تأخر إخلاء سرت من السلاح

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

رمت روسيا كرة إنشاء منطقة منزوعة السلاح في سرت والجفرة في ملعب الأطراف الليبية، فيما أعلنت القوات التابعة لحكومة الوفاق رصدها تحركاً لرتل مسلّح من 80 آلية عسكرية للمليشيات اللواء المقاعد خليفة حفتر، متجه من الجفرة إلى مشروع اللود، جنوب شرق مصراتة.

وأكدت مصادر ليبية، برلمانية من طبرق وحكومية من طرابلس، أنّ الوفدين الممثلين لمجلسي الدولة ونواب طبرق عادا إلى مناطقهما وفي صحبة كلّ منهما أسماء مرشحة لشغل سبعة مناصب سيادية. وفي حين أشارت المصادر إلى أنهما سيعودان للتصويت على الأسماء المقترحة، مطلع الأسبوع المقبل، في بوزنيقة المغربية، أشار مسؤول بوزارة الخارجية المغربية، لوكالة «الأناضول»، إلى أنه سيتم استئناف الحوار في بوزنيقة اليوم، الخميس. وكان المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق قد أعلنا، الثلاثاء الماضي، «تحقيق تفاهمات مهمة» بالحوار المنعقد بالمغرب، تتعلق بتحديد معايير مهمة لـ«وضع حد للفساد وإهدار المال العام وإنهاء حالة الانقسام المؤسساتي».

وأفادت المصادر، «العربي الجديد»، بأن أطرافاً دولية، من بينها واشنطن، تسعى إلى الحدّ من تشعب مسارات اللقاءات بين الممثلين الليبيين، في الوقت الذي وجهت فيه الجزائر، بالتنسيق مع تونس، دعوة إلى طاولة حوار موسعة تجمع كلّ ممثلي الشرائح الليبية من أجل بناء قاعدة تفاهم أوسع. ورجحت المصادر أن تستضيف تونس أو الجزائر لقاءات بين ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وممثلين قبليين وشخصيات سياسية مستقلة برعاية أممية، في الوقت الذي ينتظر فيه أن تستضيف جنيف السويسرية لقاءات بين قيادات ليبية فاعلة، برفقة 13 ممثلاً عن كلّ من مجلسي النواب والدولة، لمناقشة خيارات الحلّ السياسي في 17 سبتمبر/ أيلول الحالي. وأوضحت أنّ الخيارات القائمة تأتي بعد تثبيت وقف إطلاق النار في سرت والجفرة، وتوحيد المؤسسات السيادية، وطنية منفصلة، وإما الاستقتاء على مقترح الدستور للذهاب مباشرة إلى انتخابات عامة في البلاد. وعلى الرغم من التفاؤل بين ممثلي المجلسين بعد انتهاء لقاءاتهما في بوزنيقة، بحسب بيان لهما، الثلاثاء، إلا أن الباحث الليبي في العلاقات الدولية مصطفى البرق، يعبّر عن مخاوفه من أن يبدد واقع الميدان المهدّد بالانجراف مجدداً إلى أتون تصعيد عسكري، آمال التوقعات بقرب حسم الأمر سياسياً. وراى، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ صمت البعثة الأممية في ليبيا، التي ترعى جهود السلام، وعدم تعليقها على لقاءات بوزنيقة والمشاورات السياسية في جنيف والحالية بين ممثلي اللجنة العسكرية المشتركة «5 + 5»، قد يؤشر إلى قلق مكتوم لدى البعثة، بالإضافة إلى موقف حفتر الذي لا يزال غامضاً حتى الآن، ويرفض مقترحاً أميركياً لإنشاء منطقة منزوعة السلاح في مناطق التماس.

وأعلنت لجنة الخبراء التي تراقب العقوبات المفروضة على ليبيا، في تقرير، أمس، أن الأطراف المتحاربة في ليبيا واعميها الدوليين انتهكت حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وأوضحت، في التقرير الذي اطلعت عليه وكالة «أسوشييتد برس»، أن 11 شركة انتهكت حظر الأسلحة، من بينها شركة «فاغنر» للمرتزقة.

يبحث الوفد الليبي في القاهرة الحفاظ على التهدئة

تسعى واشنطن للحدّ من تشعب مسارات اللقاءات بين الليبيين

على التوجه المصري تجاه الأزمة الليبية، ويشكل تدبر فيه القاهرة موقفها بدرجة أكثر تحرراً من أعباء بعض الأصدقاء في الإقليم. وأضاف أن «القاهرة تحملت تبعات وأعباء قرارات كانت ترفضها في أوقات سابقة، لذلك كان لزاماً عليها أن تحدث بعض التعديلات التي تُعلي المصلحة المصرية».

وأنهى ممثلو الفرقاء الليبيين في المغرب، أمس الأول، لقاءات تمهيدية لإطلاق عملية سياسية جديدة، تزامناً مع استمرار خروقات وقف إطلاق النار من جانب مليشيات حفتر. وأعلن الجيش الليبي، فجر أمس، رصده تحركاً لرتل مسلّح من 80 آلية عسكرية للمليشيات حفتر، متجه من الجفرة إلى مشروع اللود، جنوب شرق مصراتة.

وأكدت مصادر ليبية، برلمانية من طبرق وحكومية من طرابلس، أنّ الوفدين الممثلين لمجلسي الدولة ونواب طبرق عادا إلى مناطقهما وفي صحبة كلّ منهما أسماء مرشحة لشغل سبعة مناصب سيادية. وفي حين أشارت المصادر إلى أنهما سيعودان للتصويت على الأسماء المقترحة، مطلع الأسبوع المقبل، في بوزنيقة المغربية، أشار مسؤول بوزارة الخارجية المغربية، لوكالة «الأناضول»، إلى أنه سيتم استئناف الحوار في بوزنيقة اليوم، الخميس. وكان المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق قد أعلنا، الثلاثاء الماضي، «تحقيق تفاهمات مهمة» بالحوار المنعقد بالمغرب، تتعلق بتحديد معايير مهمة لـ«وضع حد للفساد وإهدار المال العام وإنهاء حالة الانقسام المؤسساتي».

وأفادت المصادر، «العربي الجديد»، بأن أطرافاً دولية، من بينها واشنطن، تسعى إلى الحدّ من تشعب مسارات اللقاءات بين الممثلين الليبيين، في الوقت الذي وجهت فيه الجزائر، بالتنسيق مع تونس، دعوة إلى طاولة حوار موسعة تجمع كلّ ممثلي الشرائح الليبية من أجل بناء قاعدة تفاهم أوسع. ورجحت المصادر أن تستضيف تونس أو الجزائر لقاءات بين ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وممثلين قبليين وشخصيات سياسية مستقلة برعاية أممية، في الوقت الذي ينتظر فيه أن تستضيف جنيف السويسرية لقاءات بين قيادات ليبية فاعلة، برفقة 13 ممثلاً عن كلّ من مجلسي النواب والدولة، لمناقشة خيارات الحلّ السياسي في 17 سبتمبر/ أيلول الحالي. وأوضحت أنّ الخيارات القائمة تأتي بعد تثبيت وقف إطلاق النار في سرت والجفرة، وتوحيد المؤسسات السيادية، وطنية منفصلة، وإما الاستقتاء على مقترح الدستور للذهاب مباشرة إلى انتخابات عامة في البلاد. وعلى الرغم من التفاؤل بين ممثلي المجلسين بعد انتهاء لقاءاتهما في بوزنيقة، بحسب بيان لهما، الثلاثاء، إلا أن الباحث الليبي في العلاقات الدولية مصطفى البرق، يعبّر عن مخاوفه من أن يبدد واقع الميدان المهدّد بالانجراف مجدداً إلى أتون تصعيد عسكري، آمال التوقعات بقرب حسم الأمر سياسياً. وراى، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ صمت البعثة الأممية في ليبيا، التي ترعى جهود السلام، وعدم تعليقها على لقاءات بوزنيقة والمشاورات السياسية في جنيف والحالية بين ممثلي اللجنة العسكرية المشتركة «5 + 5»، قد يؤشر إلى قلق مكتوم لدى البعثة، بالإضافة إلى موقف حفتر الذي لا يزال غامضاً حتى الآن، ويرفض مقترحاً أميركياً لإنشاء منطقة منزوعة السلاح في مناطق التماس.

وأعلنت لجنة الخبراء التي تراقب العقوبات المفروضة على ليبيا، في تقرير، أمس، أن الأطراف المتحاربة في ليبيا واعميها الدوليين انتهكت حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وأوضحت، في التقرير الذي اطلعت عليه وكالة «أسوشييتد برس»، أن 11 شركة انتهكت حظر الأسلحة، من بينها شركة «فاغنر» للمرتزقة.

تم رصد رتل لمليشيات حفتر متجه من الجفرة إلى اللود (محمود تركية/فرانس برس)

الحملة التي جاءت على غير الرغبة المصرية، إلا أنها اضطرت لدعمها بعد الضغط عليها من جانب الإمارات والسعودية.

وأكدت المصادر، التي فضّلت عدم ذكر اسمها، أن الوفد ليس شخصيًا أو معبرًا عن شخص السراج فقط، موضحة «أنه معبر عن مكونات الغرب الليبي بتنوعاته ومراكز ثقله»، كاشفة أنه يضم ممثلًا عن حكماء مصراتة، هو حسن شابة، بالإضافة إلى عدد من النواب وأعضاء المجلس الأعلى للدولة ممثلين لمدن غرب ليبيا، من بينهم أبو بكر سعيد وسعد شرادة. وأوضحت المصادر أن تنسيقاً ووساطة أميركية، بمشاركة أطراف في غرب ليبيا رفضت تسميتها، ساهما في كسر جمود العلاقات بين الجانبين، والذي استمر لقرابة العام ونصف العام. وكشفت، في الوقت ذاته، أنه من المقرر أن يبحث الوفد مع المسؤولين في مصر الحفاظ على التهدئة ودعم قرار وقف إطلاق النار الذي سبق أن أعلنه كل من السراج ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، وتهيئة الأجواء للذهاب نحو انتخابات من شأنها إعادة الهدوء إلى البلد.

وقال مصدر مصري مطلع على ملف الأزمة الليبية، في ما يخص الدوافع المصرية من وراء تلك الخطوة، إنها تأتي ضمن تعديلات

وقف معاقبة صالح

اعلن ديبلوماسيون، امس الاربعاء، ان الاتحاد الاوروبي يعتزم رفع اسم رئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، من قائمة العقوبات، لتشجيع جهود السلام وضمان ان يلعب التكتل دورا محوريا في اي تسوية مقبلة. وكان الاتحاد ادرج صالح، على القائمة منذ عام 2016.

تقرير

الأمم المتحدة: لا توجد يد نظيفة في صراع اليمن

اتهمت الأمم المتحدة جميع الأطراف المتورطة في الحرب اليمنية بارتكاب جرائم حرب، موضحة ان النزاع انطوى على انتهاكات لحقوق الإنسان

اتهمت الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، السعودية والإمارات وجماعة «أنصار الله» (الحوثيين) وقوى غربية وإيران، بالتورط في تأجيج الحرب في اليمن وارتكاب جرائم حرب، إذ اعتبرت أنه «لا توجد يد نظيفة» في الصراع. وشدد الخبراء على أنه «لا توجد يد نظيفة» في النزاع، الذي انطوى على انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل، والاحتجاز التعسفي، والاغتصاب، والعنف الجنسي، والتعذيب وغيره من «المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، وجميعها تصنف على أنها جرائم حرب.

التقرير، الذي يستند إلى أكثر من 400 رواية وبرز بشكل أساسي على الفترة من يوليو/ تموز 2019 إلى يونيو/ حزيران الماضي، سلط الضوء على تعرض جيل من أطفال اليمن «لأضرار لا حد لها من خلال تجنيد الأطفال، وإساءة المعاملة والحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك التعليم. ووثق فريق الخبراء 259 حالة لأطفال تم تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال العدائية من قبل عدة أطراف. وأعلنوا أن الحوثيين «جنّدوا أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم 7 سنوات من مدارس ومناطق حضرية فقيرة، ومراكز احتجاز، من خلال الحوافز المالية والاختطاف والتجنيد من قبل أقرانهم والتلقين العقائدي».

وتلقى الفريق تقارير موثوقة بشأن تجنيد الحوثيين لـ 34 فتاة، تتراوح أعمارهن بين 13 و17 عاماً، بين يونيو 2015 ويونيو 2020، لاستخدامهن في التجسس. كما جندوا أطفالاً، وحراساً، ومسعفين، وأعضاء في «الزينبيات» (فرقة نسائية خاصة بالجماعة). وجاء في التقرير «ثمة مزاعم بأن 12 من هؤلاء الفتيات نجون من العنف الجنسي، والزواج القسري والمبكر المرتبط مباشرة بتجنيدهن».

وقال رئيس فريق الخبراء كمال الجندوبي إن اليمن لا يزال «أرضاً معذبة». وأضاف «الشعب اليمني مدمر بطرق من شأنها أن تصدم ضمير الإنسانية. مسؤولية وضع حد للإفلات من العقاب تقع على عاتق المجتمع الدولي. يجب ألا يغض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في اليمن». من جهة ثانية، نقلت وكالة الأنباء السعودية (واس)، أمس الأربعاء، عن التحالف، الذي تقوده الرياض، قوله إنه اعترض ودمر طائرة من دون طيار محملة بالمتفجرات أطلقها الحوثيون باتجاه المنطقة الجنوبية بالسعودية. وقال المتحدث باسم قوات التحالف العقيد الركن تركي المالكي إن «قوات التحالف المشتركة تمكنت من اعتراض وتدمير طائرة دون طيار مفخخة أطلقتها المليشيات الحوثية الإرهابية بطريقة ممنهجة ومتعمدة لاستهداف الأعيان المدنية والمدنيين بالمنطقة الجنوبية» من السعودية. وتعد هذه ثاني طائرة حوثية مفخخة يعلن التحالف تدميرها خلال 24 ساعة، إذ أعلن، أول من أمس، تدمير طائرة مفخخة أطلقت باتجاه السعودية. وأعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، في بيان، استهداف مطار أبها السعودي بدفعة طائرات مسيرة في ثاني قصف خلال 24 ساعة. وقال إن «سلاح الجو تمكن من ضرب أهداف حساسة بدفعة من الطائرات المسيرة في مطار أبها وكانت الإصابة دقيقة». وخلال الفترة القليلة الماضية، صعّد الحوثيون من هجماتهم باتجاه السعودية، عن طريق إطلاق طائرات مسيرة وصواريخ بالستية، بشكل شبه يومي.

(رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

الأمم المتحدة: ساهمت دول ثالثة في إدامة الصراع اليمني (محمد حويس/ فرانس برس)

خاص

تسود خلافات داخل دوائر النظام المصري حول كيفية التعامل مع حالات البناء المخالفة التي لم يبادر أصحابها إلى قوننة وضعها، وسط تحذيرات من احتجاجات في حال الإصرار على هدم المباني المخالفة

مخالفات البناء المصري

سلطة السيسي تخشى خروج الغضب عن السيطرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تسيطر حالة من الاضطراب الجماهيري والغضب الشعبي بين المصريين، خصوصاً في الأقاليم والمناطق الريفية والفقيرة بسبب إصرار النظام على أن يكون اليوم الأخير من شهر سبتمبر/أيلول الحالي هو نهاية فترة تقديم طلبات التصالح في مخالفات البناء وسداد رسومها، تسود خلافات بين أجهزة النظام حول طرق التعامل مع واقع النسب المتدنية للإقبال على التصالح وتقنين الأوضاع، وحقيقة أنّ الغالبية الكاسحة من المواطنين المستفيدين من السكن في العقارات المخالفة هم من البسطاء والفقراء الذين لا يستطيعون سداد المبالغ المحددة، والتي تصل في بعض المناطق وبعض حالات المخالفة إلى مائة في المائة من القيمة الإجمالية لسعر مساحة العقار بالمتر المربع. وكشفت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، عن وجود آراء عدة في كيفية التعامل مع الحالات المخالفة التي لم تبادر للتصالح، بناءً على مجموعة كبيرة من المستجدات والمشاكل الواقعية التي ثارت عند التنفيذ في الأسبوعين الأخيرين، أبرزها صدور تقارير من فروع الأمن الوطني وجهاز الأمن العام في المحافظات المختلفة، تحذّر من اضطرابات واسعة في بعض القرى والأحياء السكنية الشعبية إذا أصرّت الحكومة على هدم المباني المخالفة أو رفض طلبات التصالح وتقنين الأوضاع. وأوضحت هذه التقارير التي رفعت لجميع الجهات المعنية بما فيها رئاسة الجمهورية، أنه «وعلى خلاف ما تحاول وسائل الإعلام المملوكة والموالية للمخابرات العامة تصويره بأنّ حالة الغضب سببها وسائل الإعلام المعارضة للنظام والتي تبث من قطر وتركيا، وأنّ أولوية الاهتمام تعود لحالات هدم المساجد المبنية بالمخالفة للقانون أو على أراض مملوكة للدولة، فإنّ الاهتمام الأساسي للمواطنين يتعلق بفرص نجاة عقاراتهم وأماكن معيشتهم من الهدم، في ظل وجود حالات تعجز فعلاً عن سداد مبالغ التصالح، فضلاً عن الحالات غير المعنية بالتصالح من الأساس لاختفاء الملاك الأصليين للعقارات واحتمالية تضررهم من أي مساس حكومي بعقاراتهم المخالفة».

وذكرت المصادر أنّ التقارير حذرت من انتشار الاحتجاجات الشعبية في العديد من المناطق الريفية والشعبية، بما يجاوز قدرة الأجهزة الأمنية في المحافظات على التصدي لها. كما حذرت من استغلال ذلك في الدعوات التي بدأت تخرج للتظاهر لإحياء ذكرى أكبر تظاهرات شعبية ضدّ السيسي في العشرين من سبتمبر/ أيلول من العام الماضي، لا سيما وأنّ أزمة التصالح في المخالفات تتزامن مع ارتفاع عام وغير مسبوق في أسعار الخدمات المرفقية والإدارية الحكومية، مما يثقل كاهل المواطنين بالأعباء في ظلّ جائحة فيروس كورونا المستجد التي مازالت تطلّ برأسها على العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة.

وأوضحت المصادر أنّ الأمن الوطني اقترح بناءً على هذه التقارير، إحداث تغيير في التعامل الإعلامي والحكومي مع الأزمة، يتمثّل شقه الأول في السماح ببث ونشر مواد تتضمن انتقادات لقيمة التصالح في المخالفات ومطالبات بتخفيضها وتقسيطها، وذلك بهدف قطع الطريق على الإعلام المعارض ليكون الساحة الوحيدة للمواطنين الغاضبين كما هي العادة. أما الشق الثاني، فيتمثّل في منح المحافظين سلطة خفض قيمة المخالفات بنسب تصل إلى خمسين أو أربعين أو ثلاثين بالمائة، حسب القيمة الأصلية لها وفقاً للقانون، أو تقسيطها على عام كامل بالنسبة للمناطق الحضرية.

تقارير أمنية تحذّر من اضطرابات واسعة في بعض القرى

اقتراح بتغيير التعامل الإعلامي والحكومي مع الأزمة

وذكرت المصادر أنه بينما ينصح بعض الوزراء والمحافظين باتباع هذه التوصية؛ يتمسك آخرون بحتمية غلق الملف والتعامل بحسم «لإثبات قوة الدولة»، فيما لم تبت الرئاسة فيها حتى الآن بشكل نهائي، بينما بدأت الدوائر التشريعية للحكومة بإعداد تعديل جديد على اللائحة التنفيذية لقانون التصالح (سيكون الثالث هذا العام حال صدوره) يسمح باتخاذ تلك الإجراءات التيسيرية بصور مختلفة، ليكون جاهزاً حال موافقة السيسي عليه، لإنقاذ الموقف الشعبي من جهة، وضمان زيادة تدفق الأموال من قيم التصالح والرسوم، بدلاً من العجز الحالي في التحصيل، إذ تشير إحصائيات وزارة التنمية المحلية إلى تسوية أقل من ثمانية بالمائة من المخالفات المرصودة على مستوى الجمهورية.

وأشارت المصادر إلى أنّ القوات المسلحة التي أقحمت في الأزمة باكثر من صورة، أبرزها تحقيق النيابات العسكرية حصراً في قوائم المخالفات الكثيفة، وتوفير البيانات من خلال إدارة منظومة متابعة التغيرات المكانية على مستوى الجمهورية، هي الأخرى تنصح بالتريث في غلق باب التصالح أمام المواطنين، بعدما أثبتت التجربة العملية صعوبة الإقدام على هدم المنازل وطرد أصحابها منها، لا سيما بعدما هدد السيسي في حديثه عن هذا الملف في ظهوره المتلفز الأخير في التاسع والعشرين من الشهر الماضي بـ«نزول الجيش لجميع القرى لضبط المخالفات». وتهديده الآخر للمسؤولين التنفيذيين الذين لا يستطيعون تنفيذ تعليماته بهدم المباني المخالفة لأسباب اجتماعية أو دينية، أو من لا يستطيعون جمع أكبر قدر ممكن من المبالغ المالية الخاصة بطلبات التصالح بقوله «إما تكونون رجالاً أو شيئاً آخر»، ومطالبته المحافظين ومديري الأمن ومساعدي وزير الداخلية الذين يفشلون في تنفيذ تلك التعليمات بالاستقالة الفورية.

وامتداداً لتلك التهديدات، استخدم السيسي العبارات التي توحي باستغنائه عن السلطة، التي عدل الدستور لضمان بقائه في سدتها حتى عام 2030 على الأقل، وتفكر دائرته في تعديل آخر لضمان استمراره لفترة أطول، قائلاً «لو مش عايجيكم الإصلاح أنا مستعد أمشي، نعمل استفتاء، ويجي شخص آخر يخرب مصر»، في تعبير عن رؤيته لذاته كمحتكر لأفكار التقدم وخطط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وهو خطاب يسيطر عليه منذ انقلاب يوليو/تموز 2013.

يذكر أنه سبق وربطت مصادر مطلعة في حديث لـ«العربي الجديد» بين تعيين اللواء حسن عبد الشافي قائماً بأعمال رئيس الرقابة الإدارية، وبين اختصاص جديد سيضيفه السيسي قريباً لتلك الهيئة التي لعبت منذ سنوات دوراً أقرب لجهاز تنفيذي سري بديلاً للحكومة التقليدية. ويتمثل هذا الاختصاص الجديد في ممارسة الرقابة الإدارية الدور نفسه المسند قانونياً إلى المحليات في جميع المحافظات، في ما يخص تراخيص البناء والهدم واعتماد التصميمات الهندسية وإجراء عمليات التصالح وتسجيل المخالفات الإنشائية.

غالبية المستفيدين من السكن في العقارات المخالفة هم من الفقراء (Getty)

رصد

تعزيز الشراكات في الحوار الأميركي ـ القطري

تستضيف واشنطن الاسبوع المقبل النسخة الثالثة من الحوار الاميركي القطري، والذي سيركز على البعدين التنموي والثقافي للشراكة بين البلدين، من دون ان تغيب ازمات المنطقة عنه

الدوحة ـ **انور الخطيب**

أعلنت الدوحة، أمس الأربعاء، عن أجندة الحوار الاستراتيجي القطري - الأميركي بنسخته الثالثة، والذي تستضيفه واشنطن الأسبوع المقبل. وبعد ترسيخ التعاون خلال النسختين الأولى والثانية من الحوار السنوي، واللذين عقدا على وقع الأزمة الخليجية، يتجه الحوار بعد أيام إلى الإعلان عن شراكات جديدة بين الجانبين، فيما ستؤكد الدوحة أهمية مصلحة الشعبين القطري والأميركي. وسيشهد الإعلان عن عدد من الشراكات الثقافية والاقتصادية والتعليمية، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم وخطابات النوايا المتعلقة بالثقافة والتنمية والاقتصاد».

ويهدف الحوار الاستراتيجي القطري – الأميركي إلى بحث سبل تعزيز التعاون بين دولة قطر والولايات المتحدة في مختلف المجالات، وتطوير العلاقات الثنائية الاستثنائية بين البلدين، والتي تعتمد على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

وعقد الحوار الاستراتيجي الأميركي - القطري الأول في واشنطن، في 30 يناير/ كانون الثاني 2018، بمشاركة وزيري الخارجية والدفاع من كلا البلدين، وكذلك وزراء الطاقة والتجارة والمالية عن الولايات المتحدة وقطر، حيث وقع الطرفان على مذكرة للتفاهم، تم الاتفاق بموجبها على تحويل هذا الحوار إلى سنوي يعقد في إحدى عاصمتي الدولتين.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن ختام النسخة الأولى من الحوار «أنها لن تسمح بأي عدوان عسكري على قطر، وأنها تعدّها شريكاً إقليمياً قوياً وموثوقاً، خصوصاً في سياق الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي ومحاربة الإرهاب».

الحوار الاستراتيجي القطري - الأميركي، الذي سيُعقد يومي الإثنين والثلاثاء المقبلين في واشنطن، سيشمل جلسة رفيعة المستوى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، كما سيشارك في الحوار الذي ستعقد أجزاء منه عن بعد، عدد من الوزراء والمسؤولين من كلا الطرفين. وقالت الخاطر، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إنه «كما جرت العادة في الحوار الاستراتيجي الذي يعقد للسنة الثالثة على التوالي، فإنه سيتناول مجالات التعاون في السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم والطاقة وملفات الصحة والوساطة ومكافحة الإرهاب وتبادل وجهات النظر حول قضايا المنطقة». ولفتت إلى أن دولة قطر «ستؤكد في هذا السياق على موقفها من ضرورة الحل السياسي لقضايا المنطقة واحترام تطلعات الشعوب، وعلى ضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية».

وأضافت الخاطر أنه «بخلاف الأعوام الماضية، فإن الحوار الاستراتيجي هذا العام، يسلّط الضوء على العلاقات الثقافية والاقتصادية والتنموية التي تخدم مصالح الشعبين القطري والأميركي».

ستؤكد الدوحة ضرورة الحل السياسي لقضايا المنطقة

وعقدت حكومتا قطر والولايات المتحدة الحوار الاستراتيجي الثاني في 13 يناير/ كانون الثاني 2019 في الدوحة، حيث جرى استعراض التقدم المهم الذي أحرز إثر الحوار الأول. وسلّط بيان صدر في ختامه الضوء «على قوة العلاقات الثنائية، والفرص المتاحة لكلا البلدين لتعزيز شراكتهما الاستراتيجية». كذلك وقع الجانبان ثلاث مذكرات تفاهم وبيان نوايا، ضمن مساعي تأكيد التزامهما الطويل المدى بتعزيز الشراكات الحالية. وعبّرت الحكومتان عن قلقهما إزاء تأثير الأزمة الخليجية على المنطقة، وعبّرت دولة قطر عن تقديرها للدور البنّاء الذي لعبته الولايات المتحدة في دعم الجهود التي يبذلها أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح لحل النزاع، كما أكد البلدان استمرار دعمهما لمجلس تعاون خليجي قوي وموحد. وناقشت الحكومتان خلال الحوار الثاني، كذلك، تعزيز الشراكة الدفاعية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة، من خلال زيادة القدرة التشغيلية للقوات الأميركية المتمركزة في قطر، مع مناقشة شراكات لمكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون في إطار جهودهما المشتركة المستمرة لمنع التطرف والعنف. وتقديراً للتعاون الثنائي في مجال التعليم والثقافة، وقعت الدولتان على بيان نوايا للعمل معاً لتعزيز لتفاهم الثقافي والعلاقات بين الشعبين، مؤكدتين أهمية التزامهما بالتعاون التجاري من أجل تعزيز التجارة والاستثمار.

شرق غرب

روسيا تندد بحملة «تضليل» في قضية نافالني

نددت روسيا، أمس الأربعاء، بـ«حملة تضليل» تهدف إلى فرض عقوبات جديدة عليها، وذلك بعدما دعت القوى الكبرى في مجموعة السبع إلى إحالة منفذي عملية تسميم المعارض الكسي نافالني إلى القضاء «بشكل عاجل». وقالت الخارجية الروسية، في بيان، إن «حملة التضليل الجارية هي الدليل الواضح على أن الذين يقفون وراءها لا تهمهم صحة نافالني، وإنما يسعون إلى التعبئة من أجل فرض عقوبات».

(فرانس برس)

قمة افتراضية صينية أوروبية

اتفق عدد من قادة الاتحاد الأوروبي مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، على عقد مؤتمر بتقنية الفيديو يوم الإثنين المقبل، لمناقشة قضايا التغير المناخي وجائحة كورونا ومسائل تجارية. وذكر بيان للاتحاد الأوروبي، أمس الأربعاء، أن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل سيرأس المؤتمر، والذي ستشارك فيه أيضاً رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

(أسوشييتد برس)

الأمم المتحدة مطالبة بالتحقيق في انتهاكات الصين

دعت أكثر من 300 منظمة حقوقية وهيئات أخرى، أمس الأربعاء، الأمم المتحدة إلى إطلاق تحقيق دولي في انتهاكات الصين في مجال حقوق الإنسان، مطالبة بـ«إجراء حاسم». وفي خطاب موجه للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، دعت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليه (الصورة) و321 منظمة حقوقية لتدقيق دولي في «انتهاكات الحكومة الصينية»، فيما رأى جوشوا روزينزويغ من منظمة العفو الدولية، أنه «لم يعد بوسع الأسرة الدولية السكوت».

(فرانس برس)

توجيه تهم لمنفذ اعتداءات برمنغهام

مثل البريطاني زيفانيا ماكليود، أمس الأربعاء، أمام محكمة عبر الفيديو لمواجهة تهم القتل العمد، و7 تهم أخرى بمحاولة القتل، بعد سلسلة هجمات طعن وقعت الأحد الماضي في مدينة برمنغهام وسط البلاد، وأسفرت عن مقتل شخص وإصابة 7 آخرين. وأكد ماكليود معلومات حول شخصيته خلال مثوله أمس، على أن يمثل أمام محكمة أخرى اليوم أيضاً.

(أسوشييتد برس)

بوتين يلغي «الخط المباشر» مع الروس

ألغى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، لقاءً تلفزيونياً سنوياً اعتاد على إجرائه مع المواطنين الروس منذ العام 2001، وهو معروف باسم «الخط المباشر». وجعل بوتين غالبية لقاءاته بتقنية الفيديو منذ انتشار جائحة كورونا في البلاد. وأوضح المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أنه «بالإمكان القول إن الرئيس هو على الدوام في خط مباشر مع الشعب في الأشهر الأخيرة»، مضيفاً أن بعض عناصر «الخط المباشر»، قد تدرج في المؤتمر الصحافي التقليدي الذي يقيمه بوتين في ديسمبر/ كانون الأول.

(فرانس برس)

وجّه الجيش التركي، عبر منشورات وُزعت على المواطنين في إدلب، رسالة إلى روسيا، تفيد بأنه جاهز لصد أيّ محاولة توغل جديدة يقوم بها النظام، خصوصاً في ظل التعزيزات العسكرية في المنطقة

طمأنة للمدنيين وإنذار للنظام

منشورات تركية في إدلب

عماد كركص

يبدو أن أنقرة قد اتخذت قرارها النهائي بمنع قوات النظام وحلفائه من التقدم أكثر في «منطقة خفض التصعيد» (إدلب وما حولها)، بإيصالها رسائل مباشرة للمدنيين في إدلب، تطمئنهم إلى هذا الجانب، فيما لا تزال قوات النظام تحشد المقاتلين على جبهات إدلب، وتحاول باستمرار التقدم من خلال عمليات اختراق محدودة على أكثر من محور، ولا سيما عند الريف الجنوبي من إدلب في جبل الزاوية، في مسعى لإنهاء الهدنة المبرمة بين روسيا وتركيا في الخامس من مارس/ آذار الماضي. ووزع عناصر من الجيش التركي منشورات على المدنيين في مدينة أريحا جنوب غربي مركز المحافظة، تطمئنهم إلى أن هدف الجيش التركي منع أي اجتياح أو عمل عسكري باتجاه إدلب، بالإضافة إلى إعادة المدنيين الذين اضطروا إلى النزوح، إلى منازلهم، والعمل على إحياء الحياة الاقتصادية في المنطقة، من خلال فتح الطريقين الدوليين حلب – دمشق «أم 5» وحلب – اللاذقية «أم 4» المارّين من إدلب. وطلب الجيش التركي من المدنيين في إدلب المساعدة، وعدم «تصديق أكاذيب أولئك المنزعجين من بيئة الهدوء والسلام» التي يوفرها في إدلب، بحسب المنشورات، التي لمحت إلى وجود من يخادع المدنيين عبر «بث الفتن» والإيقاع بين الناس.

وتحمل منشورات الجيش التركي رسالة من شقين: الأول يخصّ حسم قرار الإدارة التركية بمنع أي هجوم لقوات النظام وحلفائها نحو إدلب، ولا سيما منعها من الوصول إلى مدينة أريحا، وهو هدف لطالما لوّح النظام بالوصول إليه انطلاقاً من جبل الزاوية جنوب إدلب، حيث يحشد قواته مع عناصر من مليشيات محسوبة على إيران وروسيا عند خطوط التماس هناك. وأخيراً باتت التعزيزات تصل أيضاً إلى مدينة سراقب، التي سيطر النظام عليها قبل توقيع الاتفاق الروسي التركي، ما يشير إلى أن هجوم قواته، إذا قرر استئناف العمليات، سيكون على محورين: جبل الزاوية من الجنوب، وسراقب وسط إدلب. لكن الجيش التركي استبق هذا الأمر، عبر تكثيف إرسال التعزيزات التي تحمل الجنود ومعدات نوعية إلى نقاطه في إدلب بشكل يومي، وبات تعداد جنوده في إدلب يقدَّر بـ20 ألفاً، فيما بلغ عدد الآليات نحو 8 آلاف، بحسب إحصاءات غير رسمية. ومعظم تلك الآليات عبارة عن دبابات متطورة ومدافع ميدان، تعتبر من الأحدث لدى الجيش التركي، بالإضافة إلى متاريس الحراسة المصفحة.

ونشر الجيش التركي ثلاث منظومات للدفاع الجوي، اثنتان منها محليتا الصنع، وثالثة أميركية الصنع، نُصبَت في تلة النبي أيوب في جبل الزاوية، وهي أعلى قمة في إدلب (950 متراً عن سطح البحر). وعمد أيضاً إلى إحداث نقاط جديدة في إدلب، توزعت على المرتفعات وقرب خطوط التماس، ولا سيما في جبل الزاوية جنوبي إدلب. وأخيراً عُزِّزَت تلك النقاط بالأسلحة الثقيلة والمتطورة، ولا سيما مدافع الميدان، التي من مهمتها استهداف مواقع خلف خطوط العدو. ولمّح الأتراك كثيراً خلال الفترة الماضية، للزج بجيل جديد ومتطور من الطائرات المسيَّرة، القادرة على المناورة والهجوم، بالإضافة إلى رصد الأهداف واستهدافها. وكانت الطائرات المسيَّرة التركية قد أثبتت كفاءتها خلال المعارك، بضرب تحصينات قوات النظام والمليشيات الإيرانية وطرق إمدادها، حتى أحدثت لديها مشاكل في الطرق اللوجستية وإمداد الجبهات. عموماً، تشير لغة المنطق العسكري والإحصائيات إلى تفوق تركي على قوات النظام والمليشيات التي تساندها في إدلب، في حال اقتصار التدخل الروسي إلى جانبهما على عمليات الرصد والإسناد الجوي المحدود. وبالتالي فإن الجيش التركي، بالإضافة إلى قوات المعارضة السورية، التي عززت وجودها في إدلب أخيراً، بتعزيزات قادمة من ريف حلب، قادر على صد أي هجوم نحو إدلب، وربما المبادرة باسترداد المناطق التي خسرتها المعارضة في «منطقة خفض التصعيد» التي تقدم إليها النظام في معارك بدأت منذ إبريل/ نيسان 2019، وتوقفت في الخامس من مارس/ آذار الماضي.

أما الشق الثاني من الرسالة التركية في إدلب، فالواضح أنها موجهة إلى التنظيمات الراديكالية التي ترفض الاتفاق بين موسكو وأنقرة، وتعمل على إنهائه من خلال استهداف الدوريات التركية ـ الروسية على طريق حلب ـ اللاذقية «أم 4» بشكل مستمر، ما يخلق مبررات للروس والنظام لاستئناف الهجمات نحو إدلب. وتعرضت أخيراً نقطة تركية للاستهداف على الطريق المذكور، أعلن التركي أخيراً مناورات عسكرية مشتركة مع الجيش الروسي في بلدة الترنبة بريف إدلب، بهدف الاستعداد لمواجهة الهجمات التي تتعرض لها الدوريات العسكرية المشتركة على طريق «أم 4». وأشار محللون عسكريون إلى أن التدريبات المشتركة بين القوات الروسية والتركية في إدلب، قد يكون من بين أهدافها الاستعداد لتنفيذ حملة ضد التنظيمات الراديكالية الرافضة للاتفاق بينهما. وكان مدنيون في إدلب قد حمّلوا الجيش التركي وفصائل المعارضة مسؤولية خسارة مساحات واسعة، تضم العديد من المدن والبلدات، التي تقدمت إليها قوات النظام ومليشيات إيرانية، وأخرى مدعومة من موسكو بغطاء كثيف من سلاح الجو الروسي، ما أدى إلى نزوح نحو 1,7 مليون مدني من مناطق في أرياف حماة الشمالي والغربي، وإدلب الشرقي والجنوبي، وحلب الغربي والجنوبي، وكلها تتبع لـ«منطقة خفض التصعيد»، التي وضعتها نتائج مباحثات أستانة واتفاق سوتشي تحت نفوذ أنقرة، مع نشر نقاط مراقبة للجيش التركي، إلا أن قوات النظام تقدمت إليها وحاصرت تلك النقاط.

ويبدو أن الأتراك باتوا أخيراً يستشعرون خداعاً روسياً لهم في إدلب، من خلال مساندة قوات النظام في تقدمها، لذلك عمدوا إلى تدعيم وجودهم في المنطقة أكثر من المتوقع، استعداداً للقادم. ويطالب المدنيون في إدلب، ولا سيما النازحون، الجيش التركي وفصائل المعارضة بحماية ما بقي من المحافظة، واسترداد مدنهم وقراهم التي سقطت بيد قوات النظام وحلفائها، بهدف العودة إليها وإنهاء معاناة النزوح، وتطبيق اتفاق سوتشي وخريطته الجغرافية، بإعادة قوات النظام إلى ما وراء النقاط التركية في «منطقة خفض التصعيد»، وهو مطلب كانت تركيا قد نفذت عمليتها العسكرية «درع الربيع» في إدلب ضد قوات النظام لتحقيقه، قبل توقف المعركة باتفاق وقف إطلاق النار.

عمد الجيش التركي إلى تدعيم وجوده استعداداً للقادم (عمر حج قدور/فرانس برس)

طلبت تركيا عدم تصديق أكاذيب المنزعجين من الهدوء

استهداف روسي لجبل الأكراد

قصف الطيران الحربي الروسي، أمس الأربعاء، مناطق في جبل الأكراد بريف اللاذقية الشمالي الشرقي المتاخم لريف إدلب. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن الطيران الحربي الروسي نفذ ثلاث غارات على مناطق في جبل الأكراد. وأشارت إلى أن الغارات تركزت على تلال الكبينة التي تسيطر عليها فصائل المعارضة السورية و«هيئة تحرير الشام». وتعد تلال الكبينة نقطة استراتيجية كونها تشرف على مناطق واسعة من ريفي إدلب وحماة.

إضاءة

لماذا السخنة السورية مهمة؟

تحتدم المعارك بين تنظيم «داعش» وقوات النظام في البادية السورية، حيث تعد بلدة السخنة محورية، في إطار سعي التنظيم إلى تحقيق تقدم نحو تدمر أو دير الزور

أمين العاصي

لم ينجلِ بعد غبار المعارك المحتدمة منذ نحو شهر في قلب البادية السورية بين فلول وخلايا نشطة تابعة لتنظيم «داعش» من جهة، وقوات النظام ومليشيات محلية وإيرانية تساندها من جهة أخرى، وتتحرك تحت غطاء ناري للطيران الروسي. وتجد المقاتلات الروسية صعوبة في استهداف عناصر التنظيم المنتشرين على طول وعرض مساحة صحراوية واسعة تساعدهم على التخفي ونصب الكمائن. وتحتدم المعارك بين الطرفين في محيط بلدة السخنة الاستراتيجية بريف حمص الشرقي، التي يبدو أن عين «داعش» منصبة عليها.

وتحدث «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، الإثنين الماضي، عن «معارك محتدمة» في البادية السورية بين «داعش» وقوات النظام ومليشياتها، وخصوصاً في منطقة السخنة بريف حمص الشرقي، وصولاً إلى منطقة الشولا في بادية دير الزور، وحتى ريف الرقة الجنوبي الغربي. وأشار «المرصد» إلى أن المعارك تتركز حالياً في وادي الضبيات، ومحيط حقل الهيل النفطي بريف حمص الشرقي، مضيفاً أن الطيران الروسي ينفذ أيضاً بشكل يومي ضربات على مواقع انتشار التنظيم في البادية. وتأتي هذه المعارك في سياق حرب تشنها قوات النظام على فلول التنظيم، حيث تقوم بعمليات تمشيط بدعم روسي، بحثاً عن خلايا التنظيم التي أرهقت هذه القوات خلال الآونة الأخيرة. وفي السياق، شنّت خلايا «داعش» هجمات وقضت على أرتال عدة تابعة للنظام خلال الشهر الماضي، وفق مصادر محلية. وكانت مجموعات من التنظيم قد نفذت، يوم الإثنين الماضي، هجوماً كبيراً على قوات النظام في محيط بلدة السخنة، وأجبرتها على الانسحاب من حقل الهيل النفطي، قبل أن تضطر هذه المجموعات إلى الانسحاب تحت ضغطٍ جوي روسي. وتدل معطيات ميدانية على أن تنظيم «داعش» يضع ثقله العسكري للسيطرة على بلدة السخنة ذات الأهمية في قلب البادية السورية، بينما تحاول قوات النظام الحيلولة دون ذلك، لأن سقوط السخنة يُعد خطوة واسعة للتنظيم باتجاه مدينة تدمر، فضلاً عن كون البلدة البوابة الجنوبية الغربية لمحافظة دير الزور.

وتقع بلدة السخنة إلى الشمال الشرقي من مدينة تدمر بنحو 70 كيلومتراً، وهي ثاني أكبر منطقة مأهولة بالسكان في البادية السورية بعد تدمر. وتتبع السخنة إدارياً لمحافظة حمص، وتنبع أهميتها من وقوعها على الطريق الدولي القادم من العاصمة السورية دمشق باتجاه محافظة دير الزور في أقصى الشرق السوري، والذي يعتبر من أهم الطرق في سورية. كما تعد البلدة عقدة مواصلات مهمة، حيث تجتمع لديها طرق عدة قادمة من محافظة الرقة وأرياف حلب وحمص وحماة، فضلاً عن الطريق الدولي. وتنتشر في محيط السخنة حقول نفط وغاز، لعل أهمها حقل الهيل، الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، بعد حقول الشاعر غير البعيدة عن مدينة تدمر في ريف حمص الشرقي.

وأوضح مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن بلدة السخنة «هي أول منطقة مأهولة بالسكان بعد الخروج من دير الزور باتجاه محافظة حمص»، مشيراً إلى أن وقوعها على طريق دمشق - دير الزور أكسبها أهمية في الصراع المحتدم بين تنظيم «داعش» وقوات النظام. وبيّن علاوي أن هذه القوات مضطرة لاستخدام هذا الطريق الذي يعد خطّ الإمداد الوحيد إلى دير الزور، و«لهذا يستهدف التنظيم البلدة»، بحسب رأيه.

واستحوذ «داعش» عام 2015 على معظم البادية السورية، بما فيها تدمر، التي استولى عليها في مايو/ أيار 2015. وبقيت السخنة لأكثر من عام أهم قاعدة عسكرية لـ«داعش» في البادية السورية، حيث كانت منطلقاً له لشن هجمات واسعة النطاق في عامي 2015 و2016، هدد فيها مدينة حمص، ثالث أهم المدن السورية، حين اقترب كثيراً من حدودها الشرقية. ويحاول التنظيم تكرار سيناريو نهاية 2016، حين استعاد مؤقتاً مدينة تدمر وما حولها بعد 6 أشهر من انسحابه منها نتيجة قصف جوي غير مسبوق من الطيران الروسي. لكنه لم يلبث بالمدينة كثيراً في المرة الثانية، حيث اضطر في مارس/ آذار 2017 للانسحاب إلى مواقع له في البادية السورية، وخصوصاً في جبال حصينة عدة تقيه الضربات الجوية الروسية.

■ الرئيس #عون في اجتماع المجلس الأعلى للدفاع في 26 آب: «أجدد الشكر لجميع الدول التي سارعت لدعم لبنان في محنته، وأعيد التشديد على ضرورة أن تتسم عملية توزيع المساعدات من قبل الجهات المختصة، بالشفافية والعدالة وأيضاً بالسرعة وعدم التباطؤ». بناءً عليه تمّ توزيع #الشاي_السيلاني

■ #فلسطين الجميلة. أرض عربية سوف تعود لأصحابها

■ من زمان ما حسيت هيك إحساس بشع... كتير مقهور من يلي عميصير ... مقهور من جوات قلبي... حتى الشغلات الحلوة يلي نجت من الحرب هلأ عمتروح وحرق كمان... كتير حزن وكتير وجع ومو عارفين ايمتا رح نخلص من هالكابوس... هي المشاهد مو بجهنم هي المشاهد مو جحيم لأ هي سوريا هيك عمتصير !! #سورية_تحترق

■ #الخرطوم_تغرق #السودان_تغرق #السودان

■ كل التحركات تصب في اتجاه واحد: الضغط لاستئناف ضخ النفط الطريق الوحيد لتمويل المليشيات. غير ذلك ذر للرماد في العيون. ولا أحد يضحك عندما يتحدث المتفاوضون في المغرب أنهم «يؤيدون التوصل إلى تسوية» من دون تحديد مفهوم وعناصر التسوية(!!). #ليبيا

■ في دولة الفساد والمفسدين مَنْ سيحاسب مَنْ؟ #بنغازي #ليبيا

■ رخصت دمنا وبعت أرضنا ودمرت حدودنا وصعبت حياتنا وغليت معيشتنا. وسرقت فلوسنا... ارحل أنت ونظامك #مش_عايزينك

■ كان البعض يدفع الجزية لواشنطن والرئيس ترامب، نقدًا أو على شكل صفقات أسلحة مُقابل الحماية، والآن سيدفع البعض نفسه الجزية إلى دولة الاحتلال... #لا_للتطبيع #التطبيع_خيانة #خليجيون_ضد_التطبيع

■ أدوات أبوظبي جنوباً، ترقص طرباً إزاء ما تتعرض له مأرب من هجوم حوثي. سقوط قيمي وأخلاقي مريع يكشف حقيقة تقاطع المصالح والأهداف الإيرانية- الإماراتية في اليمن عبر أدواتها رخيصة القيمة. يكفي سقوطكم يا هؤلاء أما مأرب فلن تسقط فهناك من يذود عنها بشرف ورجولة ووطنية.